الأمم المتحدة

HRI/CORE/JPN/2019

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

Distr.: General
14 October 2020
Arabic
Original: English

# وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

## اليابان*

[تاريخ الاستلام: 25 أيلول/سبتمبر 2019]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

GE.20-13570(A)

*2013570*

الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات

*الصفحة*


أولاً – معلومات عامة عن الدولة مقدمة التقرير ..... 3
ألف – الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ..... 3
‘1’ الوصف الجغرافي ..... 3
‘2’ الخصائص الديموغرافية ..... 3
‘3’ الخصائص الاجتماعية والثقافية ..... 5
‘4’ الخصائص الاقتصادية ..... 12
باء – الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة ..... 16
‘1’ النظام السياسي ..... 16
‘2’ الفرع التشريعي ..... 17
‘3’ الفرع التنفيذي ..... 22
‘4’ الفرع القضائي ..... 23
‘5’ الاستقلالية المحلية ..... 31
‘6’ الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية ..... 32
ثانياً – الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ..... 33
ألف – قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان ..... 33
‘1’ المرحلة التي بلغتها عملية إبرام المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان ..... 33
‘2’ التحفظ والإعلان ..... 34
باء – الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني ..... 39
‘1’ حماية حقوق الإنسان بموجب دستور اليابان ..... 39
‘2’ اتفاقيات حقوق الإنسان في إطار القوانين والأنظمة المحلية ..... 41
‘3’ الأجهزة التي تعالج قضايا حقوق الإنسان ونظام الانتصاف ..... 42
جيم – الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني ..... 46
‘1’ دور وأنشطة البرلمان الوطني والجمعيات المحلية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان .. 46
‘2’ نشر المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ..... 46
‘3’ التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان ..... 47
‘4’ التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان ..... 49
‘5’ مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها ..... 50
‘6’ التعاون الدولي ..... 50
‘7’ عملية إعداد التقارير الحكومية ..... 50
ثالثاً – المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة ..... 51
ألف – التشريعات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة ..... 51
باء – السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة ..... 52

# أولاً- معلومات عامة عن الدولة مقدمة التقرير

## ألف- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

### '1' الوصف الجغرافي

1- تتكون دولة اليابان من جزر عديدة واقعة قبالة الساحل الشرقي للقارة الآسيوية. وتشكل هذه الجزر أرخبيلاً في شكل هلال يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. ولدى اليابان حدود شمالية مع روسيا عبر بحر اليابان وبحر أوخوتسك، وحدود جنوبية مع الفلبين وجزر ميكرونيزيا عبر المحيط الهادئ. وتقع إلى الغرب من اليابان شبه الجزيرة الكورية والصين، ويفصل فيما بينها بحر اليابان وبحر الصين الشرقي.

2- وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بلغت مساحة الأراضي الإجمالية لليابان 377 974,17 كيلومتراً مربعاً، وهي مساحة تحتل فيها أربع جزر رئيسية ما قدره 96 في المائة من الأراضي وهي: هونشو (227 943,46 كيلومتراً مربعاً)، وهوكايدو (77 983,92 كيلومتراً مربعاً)، وكيوشو (36 782,38 كيلومتراً مربعاً)، وشيكوكو (18 297,38 كيلومتراً مربعاً)[(1)].

### '2' الخصائص الديموغرافية

#### معلومات عامة

3- في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015، بلغ العدد الإجمالي للسكان في اليابان 127 094 745 نسمة، منهم 65 253 007 امرأة، أي ما يمثل 51 في المائة من المجموع، و61 841 738 رجلاً، أي ما يمثل 49 في المائة من المجموع.

4- وبلغت الكثافة السكانية في اليابان 340,8 نسمة لكل كيلومتر مربع، أي ما يمثل انخفاضاً قدره 0,8 في المائة مقارنة بالتعداد السابق (عام 2010).

5- وبلغ عدد السكان في سن 15 سنة أو أقل 17 082 369 نسمة، منهم 8 333 519 امرأة و8 748 850 رجلاً. وبلغ عدد السكان في سن 65 سنة فما فوق 33 465 441 نسمة، منهم 18 979 972 امرأة و14 485 469 رجلاً. وبلغت نسبة السكان في سن 15 سنة أو أقل 14 في المائة من المجموع، بينما بلغت نسبة السكان في سن 65 سنة فما فوق 27 في المائة.

6- وفي اليابان، تشمل الحكومات المحلية 47 مقاطعة و1 724 بلدية (منها 792 مدينة[(2)] و932 بلدة وقرية). وتسمى المدينة الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على 500 000 نسمة وصُنفت على هذا النحو وفقاً لقانون الاستقلالية المحلية "مدينة محددة بموجب مرسوم". وفي الوقت الحاضر، ثمة 20 مدينة محددة بموجب مرسوم، لكل منها ولاية إدارية مماثلة لولاية المقاطعة التي تشملها. وبلغ عدد السكان في

(1) المصدر: التقارير عن قياسات المساحات المستوية للأراضي بحسب المقاطعات والبلديات في اليابان، 2018، سلطة المعلومات الجغرافية المكانية اليابانية.

(2) تعتبر المناطق الخاصة في طوكيو مدينة واحدة. "والمنطقة الخاصة" هي حكومة محلية خاصة تختلف في غرضها وهيكلها ووظيفتها عن البلديات الأخرى، من وجهة نظر كفالة وحدة المنطقة المتروبولية. ويوجد حالياً في طوكيو 23 منطقة معينة باعتبارها مناطق خاصة.

المناطق الحضرية[3] 232 137 116 نسمة، وفي المناطق الريفية[4] 513 957 10 نسمة. ويقيم نحو 91 في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية.

### عدد المقيمين الأجانب في اليابان

7- زاد عدد المقيمين الأجانب في اليابان في نهاية عام 2018 بمقدار 245 169 نسمة ليبلغ 093 731 2 نسمة مقارنةً بالعام السابق. ووفقاً للتصنيف حسب الجنسية/المنطقة، احتل الصينيون بينهم المرتبة الأولى إذ بلغت نسبتهم 28,0 في المائة من المجموع، أي ما يمثل 720 764 نسمة، يليهم الكوريون الجنوبيون الذين بلغ عددهم 634 449 نسمة (16,5 في المائة)، فالفيتناميون الذين بلغ عددهم 835 330 نسمة (12,1 في المائة)، فالفلبينيون الذين بلغ عددهم 289 271 نسمة (9,9 في المائة)، فالبرازيليون الذين بلغ عددهم 865 201 نسمة (7,4 في المائة)، فالنيباليون الذين بلغ عددهم 951 88 نسمة (3,3 في المائة)، فالتايوانيون الذين بلغ عددهم 684 60 نسمة (2,2 في المائة)، فالأمريكيون الذين بلغ عددهم 500 57 نسمة (2,1 في المائة)، فالإندونيسيون الذين بلغ عددهم 346 56 نسمة (2,1 في المائة)، فالتايلنديون الذين بلغ عددهم 323 52 نسمة (1,9 في المائة)، فالأجانب الآخرون الذين بلغ عددهم 946 396 نسمة (14,5 في المائة).

8- ويرد أدناه التغير في عدد المقيمين الأجانب في اليابان على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

| | *في نهاية عام 2014* | *في نهاية عام 2015* | *في نهاية عام 2016* | *في نهاية عام 2017* | *في نهاية عام 2018* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المقيمين الأجانب في اليابان (بعدد الأشخاص) | 2 121 831 | 2 232 189 | 2 382 822 | 2 561 848 | 2 731 093 |

### عدد أتباع الديانات في اليابان

9- في نهاية عام 2017، كان عدد أتباع الديانات في اليابان كما يلي: 133 166 86 فرداً من أتباع ديانة شينتو، و050 333 85 فرداً من أتباع الديانة البوذية، و834 921 1 فرداً من أتباع الديانة المسيحية، و714 743 7 فرداً من أتباع الديانات الأخرى[5].

### إحصاءات عن اللغة الأم والسكان

10- اللغة الرسمية في اليابان هي اليابانية بالفعل، رغم أنها ليست إلزامية.

11- ولدى شعب أينو لغته الأصلية، وهو من الشعوب الأصلية المقيمة حول الجزء الشمالي من الأرخبيل الياباني، ولا سيما في هوكايدو. وتشجع الحكومة على تعزيز ثقافة شعب أينو، بما في ذلك لغته.

12- وليس من المعروف كم عدد أفراد شعب أينو وعدد الذين يتكلمون لغة أينو؛ ومع ذلك، تشير الدراسة الاستقصائية لعام 2017 التي أجرتها حكومة مقاطعة هوكايدو إلى أن 118 13 فرداً من أفراد شعب أينو يقيمون في هوكايدو.

(3) تشير عبارة "المناطق الحضرية" إلى المجموع الكلي للمدن في اليابان في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (بما في ذلك المناطق الخاصة في طوكيو).

(4) تشير عبارة "المناطق الريفية" إلى المجموع الكلي للبلدات والقرى في اليابان في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

(5) يزيد مجموع أتباع الديانات في اليابان على مجموع السكان لاحتمال عدّ بعض الأفراد بواسطة منظمتين دينيتين أو أكثر.

## ‘3‘ الخصائص الاجتماعية والثقافية

### إحصاءات الولادة والوفاة

13- في عام 2017، كان متوسط العمر المتوقع للنساء اليابانيات 87,26 سنة، في حين بلغ 81,09 سنة للرجال.

14- وبلغ معدل الخصوبة الكلي في اليابان 1,43 في عام 2017. ويشير معدل الخصوبة الكلي، الذي يُحسب باستخدام معدل الولادات حسب أعمار الإناث بين 15 و49 سنة، إلى متوسط عدد الأطفال الذين ستُنجبهم كل امرأة في حياتها بافتراض أن يكون لها معدل ولادات حسب عمرها على مدى حياتها.

15- وفي عام 2017، بلغ معدل الوفيات في اليابان لكل 000 1 نسمة 10,8 وفيات. وبلغ معدل وفيات الرضّع لكل 000 1 مولود حي 1,9 وفاة، ومعدل وفيات الأمومة لكل 000 100 من مجموع الولادات 3,4 وفيات.

16- وترد فيما يلي الإحصاءات المتعلقة بالفقرات من 13 إلى 15 أعلاه عن السنوات الخمس الأخيرة[6].

| *السنة* | *متوسط العمر المتوقع عند الولادة* | | *معدل المواليد الأحياء (لكل 000 1 نسمة)* | *معدل الخصوبة الكلي* | *معدل الوفيات (لكل 000 1 نسمة)* | *معدل وفيات الرضع (لكل 000 1 من المواليد الأحياء)* | *معدل وفيات الأمومة (لكل 000 100 من مجموع الولادات)* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | *الذكور* | *الإناث* | | | | | |
| 2013 | 80,21 | 86,61 | 8,2 | 1,43 | 10,1 | 2,1 | 3,4 |
| 2014 | 80,50 | 86,83 | 8,0 | 1,42 | 10,1 | 2,1 | 2,7 |
| 2015 | 80,75 | 86,99 | 8,0 | 1,45 | 10,3 | 1,9 | 3,8 |
| 2016 | 80,98 | 87,14 | 7,8 | 1,44 | 10,5 | 2,0 | 3,4 |
| 2017 | 81,09 | 87,26 | 7,6 | 1,43 | 10,8 | 1,9 | 3,4 |

17- وبلغ معدل الإجهاض القانوني (معدل تنفيذ الإجهاض القانوني) للسنة المالية 2017 ما قدره 6,4[7] حالات لكل 000 1 امرأة في سن 15 سنة فما فوق وما دون 50 سنة. وترد فيما يلي البيانات الإحصائية عن السنوات الخمس للفترة 2013-2017[8].

| *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الإجهاض | 7,0 | 6,9 | 6,8 | 6,5 | 6,4 |

(6) المصدر: الإحصاءات الحيوية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

(7) يحسب معدل الإجهاض بقسمة عدد حالات الإجهاض على عدد الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة (وتستثنى منها حالات الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن 50 سنة أو أكثر، بينما تدرج ضمنها حالات الإناث اللواتي تبلغ أعمارهن 14 سنة أو أقل والحالات غير المعرّفة) على العدد الإجمالي للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة.

(8) المصدر: التقرير المتعلق بإدارة وخدمات الصحة العامة للسنة المالية 2017، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

### الأسباب العشرة الأولى للوفاة

18- كانت الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة في اليابان، في عام 2017، بالترتيب بدءاً من السبب الأول كما يلي: الأورام الخبيثة (معدل الوفيات[9]: 299,5)، أمراض القلب (164,3)، الأمراض الدماغية الوعائية (88,2)، الشيخوخة (81,3)، الالتهاب الرئوي (77,7)، الحوادث (32,4)، الالتهاب الرئوي الاستنشاقي (28,7)، القصور الكلوي (20,2)، الانتحار (16,4)، الخرف الوعائي والخرف غير المحدد (15,7). وترد فيما يلي الإحصاءات عن السنوات الخمس للفترة 2013-2017[10].

| *السنة* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017*[11] |
|---|---|---|---|---|---|
| أول | أسباب الوفاة | الأورام الخبيثة | الأورام الخبيثة | الأورام الخبيثة | الأورام الخبيثة |
| | معدل الوفيات[12] | 290,3 | 293,5 | 295,5 | 298,3 | 299,5 |
| ثاني | أسباب الوفاة | أمراض القلب | أمراض القلب | أمراض القلب | أمراض القلب | أمراض القلب |
| | معدل الوفيات | 156,5 | 157,0 | 156,5 | 158,4 | 164,3 |
| ثالث | أسباب الوفاة | الالتهاب الرئوي | الالتهاب الرئوي | الالتهاب الرئوي | الالتهاب الرئوي | الأمراض الدماغية الوعائية |
| | معدل الوفيات | 97,8 | 95,4 | 96,5 | 95,4 | 88,2 |
| رابع | أسباب الوفاة | الأمراض الدماغية الوعائية | الأمراض الدماغية الوعائية | الأمراض الدماغية الوعائية | الأمراض الدماغية الوعائية | الشيخوخة |
| | معدل الوفيات | 94,1 | 91,1 | 89,4 | 87,4 | 81,3 |
| خامس | أسباب الوفاة | الشيخوخة | الشيخوخة | الشيخوخة | الشيخوخة | الالتهاب الرئوي |
| | معدل الوفيات | 55,5 | 60,1 | 67,7 | 74,2 | 77,7 |
| سادس | أسباب الوفاة | الحوادث | الحوادث | الحوادث | الحوادث | الحوادث |
| | معدل الوفيات | 31,5 | 31,1 | 30,6 | 30,6 | 32,4 |
| سابع | أسباب الوفاة | الانتحار | القصور الكلوي | القصور الكلوي | القصور الكلوي | الالتهاب الرئوي الاستنشاقي |
| | معدل الوفيات | 20,7 | 19,8 | 19,6 | 19,7 | 28,7 |
| ثامن | أسباب الوفاة | القصور الكلوي | الانتحار | الانتحار | الانتحار | القصور الكلوي |
| | معدل الوفيات | 20,0 | 19,5 | 18,5 | 16,8 | 20,2 |
| تاسع | أسباب الوفاة | مرض داء انسداد الرئتين المزمن | تمدد الأوعية الدموية للشريان الأبهر وتسلخه | تمدد الأوعية الدموية للشريان الأبهر وتسلخه | تمدد الأوعية الدموية للشريان الأبهر وتسلخه | الانتحار |
| | معدل الوفيات | 13,1 | 13,1 | 13,5 | 14,5 | 16,4 |
| عاشر | أسباب الوفاة | تمدد الأوعية الدموية للشريان الأبهر وتسلخه | مرض داء انسداد الرئتين المزمن | مرض داء انسداد الرئتين المزمن | أمراض الكبد | الخرف الوعائي والخرف غير المحدد |
| | معدل الوفيات | 12,8 | 12,9 | 12,6 | 12,6 | 15,7 |

*النسبة المئوية للأشخاص المصابين بالإيدز أو بفيروس نقص المناعة البشرية أو بالأمراض المعدية الرئيسية الأخرى ومعدل الإصابة بالأمراض الرئيسية المعدية أو غير المعدية.*

(9) معدل الوفيات: لكل 000 100 نسمة.

(10) المصدر: الإحصاءات الحيوية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

(11) بالإضافة إلى ذلك، تفسَّر الزيادة والنقصان في معدل الوفيات في عام 2017، في المقام الأول، بتوضيح قواعد اختيار أسباب الوفاة المدرجة ضمن الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة (نسخة عام 2013) (التي تم إنفاذها في عام 2017).

(12) معدل الوفيات: لكل 000 100 نسمة.

19- ويتعين إبلاغ الدولة بالمرضى المصابين بالإيدز أو بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الرصد الوبائي الوطني للأمراض المعدية وفقاً لقانون الوقاية من الأمراض المعدية والعلاج الطبي للمرضى المصابين بأمراض معدية. وفي عام 2017، بلغ عدد مرضى الإيدز المبلَّغ عنهم حديثاً 413 مريضاً، وعدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المبلَّغ عنهم حديثاً 976 شخصاً.

20- وبلغ العدد الكلي لمرضى الإيدز المبلَّغ عنهم حديثاً في نهاية عام 2017 ما قدره 936 8 مريضاً، وعدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية 896 19 شخصاً. وفي عام 2017، بلغ عدد اختبارات الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية في مراكز الرعاية الصحية العامة وما إلى ذلك ما قدره 432 123 اختباراً، وعدد الاستشارات المقدمة في مراكز الرعاية الصحية العامة وما إلى ذلك ما قدره 768 123 استشارة.

21- وتُظهر الاتجاهات الأخيرة أن (1) أعمار الكثيرين من مرضى الإيدز تتراوح بين الثلاثينات والأربعينات، وأن أعمار الكثيرين من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تتراوح بين العشرينات والأربعينات؛ (2) وأن العدوى كثيراً ما تنتج عن طريق الاتصال المثلي الجنسي بين الذكور؛ (3) وأن العدوى تنتشر ليس فقط في المدن الكبيرة بل في المدن المحلية أيضاً. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة.

| *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد مرضى الإيدز المبلغ عنهم حديثاً | 484 | 455 | 428 | 437 | 413 |
| عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنهم حديثاً | 1 106 | 1 091 | 1 006 | 1 011 | 976 |
| **المجموع** | **1 590** | **1 546** | **1 434** | **1 448** | **1 389** |

| *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد اختبارات الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية في مراكز الرعاية الصحية العامة وما إلى ذلك | 136 400 | 145 048 | 128 241 | 118 005 | 123 432 |
| عدد الاستشارات المقدمة في مراكز الرعاية الصحية العامة وما إلى ذلك | 145 401 | 150 993 | 135 282 | 119 378 | 123 768 |

22- وبناءً على عملية رصد مرضى السلّ المسجلين الذين يبلَّغ عنهم عن طريق مراكز الرعاية الصحية العامة في جميع أنحاء البلد، بلغ عدد مرضى السلّ المسجلين حديثاً في عام 2017 ما قدره 789 16 شخصاً. ورغم أن عدد المرضى قد شهد انخفاضاً في السنوات الأخيرة، ما زال من الضروري مواصلة اتخاذ إجراءات كافية لأن أشخاصاً كثيرين سُجلوا حديثاً كمصابين بالسلّ في اليابان. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة.

| *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع المرضى المسجلين حديثاً** | **20 495** | **19 615** | **18 280** | **17 625** | **16 789** |

23- ويتعين إبلاغ الدولة بالإصابات بالإشريكية القولونية المعوية النزفية عن طريق الرصد الوبائي الوطني للأمراض المعدية وفقاً لقانون الوقاية من الأمراض المعدية والرعاية الطبية للمرضى المصابين بأمراض معدية. وفي عام 2017، أُبلغ عما مجموعه 902 3 حالة (منها 604 2 حالات لمرضى ظهرت

عليهم الأعراض و297 1 حالة لحاملي المرض غير المصحوب بأعراض، وحالة وفاة واحدة نتيجةً لأمراض معدية). وعلى نحو ما يحدث كل عام، بلغ وباء المرض ذروته في فصل الصيف. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة[13].

| *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| الحالات المبلغ عنها (بعدد الأشخاص) | 4 044 | 4 151 | 3 573 | 3 647 | 3 902 |

## إحصاءات عن التعليم

*معدل المواظبة على الدراسة ومعدل التوقف عن الدراسة في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي*

24- وبالنسبة لمعدل المواظبة على الدراسة في مرحلة التعليم الإلزامي للسنة المالية 2017، التحق بالمدارس 99,96 في المائة من طلاب المدارس الابتدائية اليابانية و99,96 في المائة من طلاب المدارس الإعدادية. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي وما إلى ذلك 99,0 في المائة للطالبات، و98,6 في المائة للطلاب، و98,8 في المائة في المجموع. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة.

| | *معدل المواظبة على الدراسة في مرحلة التعليم الإلزامي (بالنسبة المئوية)*[14] | | *معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وما إلى ذلك (بالنسبة المئوية)*[15] | | |
|---|---|---|---|---|---|
| *السنة المالية* | *طلاب المدارس الابتدائية* | *طلاب المدارس الإعدادية* | ***المجموع*** | *الطلاب* | *الطالبات* |
| 2013 | 99,96 | 99,96 | **98,4** | 98,1 | 98,7 |
| 2014 | 99,96 | 99,96 | **98,4** | 98,1 | 98,7 |
| 2015 | 99,96 | 99,97 | **98,5** | 98,3 | 98,8 |
| 2016 | 99,95 | 99,96 | **98,7** | 98,5 | 99,0 |
| 2017 | 99,96 | 99,96 | **98,8** | 98,6 | 99,0 |

25- وفي السنة المالية 2017، توقف عن الدراسة ما مجموعه 802 46 من الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي، منهم 51 طالباً انقطعوا عن المدارس الثانوية الوطنية، و929 28 طالباً انقطعوا عن المدارس الثانوية العامة، و822 17 طالباً انقطعوا عن المدارس الثانوية الخاصة. وبلغ معدل التوقف عن الدراسة (معدل الطلاب الذين توقفوا عن الدراسة من مجموع عدد المسجلين) 1,3 في المائة إجمالاً، و0,5 في المائة للمدارس الوطنية، و1,3 في المائة للمدارس العامة، و1,5 في المائة للمدارس الخاصة. وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:

(13) تشمل "الحالات المبلغ عنها" كلاً من المرضى الذين تظهر عليهم أعراض المرض وحاملي المرض الذين لا تظهر عليهم الأعراض والوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية. المصدر: الرصد الوبائي الوطني للأمراض المعدية (عدد الحالات المبلغ عنها حتى 14 حزيران/يونيه 2018).

(14) معدل الحضور في المدارس للتعليم الإلزامي: النسبة المئوية لعدد الطلبة الذين يحضرون في المدارس باستثناء الأجانب في سن التعليم الإلزامي (وهو مجموع عدد الطلبة الذين يحضرون في المدارس باستثناء الأجانب + عدد الطلبة الذين يسمح لهم بتأجيل الحضور أو يتم إعفاؤهم من الحضور + الطلبة التي لا تُعرف أماكن وجودهم لأكثر من سنة).

(15) معدل الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي، وما إلى ذلك: من بين الطلبة الذين تخرجوا من المدرسة الإعدادية وأتموا مرحلة التعليم الإلزامي أو الذين أتموا المرحلة الإعدادية في مدارس التعليم الثانوي، هو النسبة المئوية التي يشغلها الطلبة الذين انتقلوا لدراسة مقررات عادية أو مقررات خاصة في المدارس الثانوية، وما إلى ذلك، أو التحقوا بكليات تقنية (بما في ذلك الذين انتقلوا إلى المدارس الثانوية أو اللذين حصلوا على وظيفة، باستثناء الطلبة الذين يستعدون لامتحانات دخول المدارس الثانوية).

| | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الطلاب المتوقفين عن الدراسة (بعدد الأشخاص) | 59 923 | 53 391 | 49 263 | 47 249 | 46 802 |
| المدارس الوطنية | 34 | 43 | 44 | 43 | 51 |
| المدارس العامة | 38 602 | 33 982 | 31 083 | 29 531 | 28 929 |
| المدارس الخاصة | 21 287 | 19 366 | 18 136 | 17 675 | 17 822 |
| معدل التوقف عن الدراسة (بالنسبة المئوية) | 1,7 | 1,5 | 1,4 | 1,4 | 1,3 |
| المدارس الوطنية | 0,3 | 0,4 | 0,4 | 0,4 | 0,5 |
| المدارس العامة | 1,6 | 1,4 | 1,3 | 1,3 | 1,3 |
| المدارس الخاصة | 1,9 | 1,7 | 1,6 | 1,5 | 1,5 |

*عدد الطلاب لكل معلم في المدارس العامة*

26- في 1 أيار/مايو 2018، بلغ عدد الطلاب لكل معلم في المدارس العامة اليابانية 16,3 طالباً في المدارس الابتدائية، و13,6 طالباً في المدارس الإعدادية، و12,0 طالباً في مدارس التعليم الإلزامي، و13,3 طالباً في المدارس الثانوية، و1,7 طالب في مدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، و13,5 طالباً في المدارس الثانوية العليا.

| | *المدارس الابتدائية* | *المدارس الإعدادية* | *مدارس التعليم الإلزامي* | *المدارس الثانوية* | *مدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة* | *المدارس الثانوية العليا* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الطلاب | 6 312 251 | 2 983 705 | 32 957 | 22 367 | 139 661 | 2 242 205 |
| عدد المعلمين | 388 226 | 219 046 | 2 748 | 1 684 | 80 407 | 166 254 |
| عدد الطلاب لكل معلم | 16,3 | 13,6 | 12,0 | 13,3 | 1,7 | 13,5 |

*معدل معرفة القراءة والكتابة*

27- في السنوات الأخيرة، لم يُضطلع بدراسة استقصائية رسمية ذات صلة في اليابان. وكمرجع، انظر معدل المواظبة على الدراسة في الفقرة 24 أعلاه.

**إحصاءات أخرى**

28- في عام 2018، بلغ متوسط عدد أفراد الأسر المعيشية 2,44 فرد. وكانت الأسر المعيشية المكونة من والد وحيد لديه أطفال غير متزوجين تمثل 7,2 في المائة، أي 3,683 ملايين أسرة، بينما كانت الأسر المعيشية المكونة من أم وطفل تمثل 1,3 في المائة، أي 000 662 أسرة[16][17].

(16) المصدر: الدراسة الاستقصائية الشاملة للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

(17) لا تشمل الأرقام لعام 2016 أرقام مقاطعة كوماموتو.

| السنة | المجموع | الأسر المعيشية المكونة من والد وحيد لديه أطفال غير متزوجين | | الأسر المعيشية المكونة من أم وطفل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد المقدَّر (آلاف الأسر المعيشية) | توزيع النسب المئوية (بالنسبة المئوية) | العدد المقدَّر (آلاف الأسر المعيشية) | توزيع النسب المئوية (بالنسبة المئوية) | متوسط عدد أفراد الأسر المعيشية |
| 2014 | **50 431** | 3 576 | 7,1 | 732 | 1,5 | 2,49 |
| 2015 | **50 361** | 3 624 | 7,2 | 793 | 1,6 | 2,49 |
| 2016 | **49 945** | 3 640 | 7,3 | 712 | 1,4 | 2,47 |
| 2017 | **50 425** | 3 645 | 7,2 | 767 | 1,5 | 2,47 |
| 2018 | **50 991** | 3 683 | 7,2 | 662 | 1,3 | 2,44 |

29- وفيما يتعلق بمتوسط النسبة المئوية للنفقات الاستهلاكية لكل أسرة معيشية في عام 2018، كان الغذاء يمثل 25,5 في المائة، والسكن 7,6 في المائة، والرعاية الطبية 4,6 في المائة، والتعليم 3,2 في المائة، والنفقات الأخرى 59,1 في المائة.

30- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة[18].

**(الوحدة: النسبة المئوية)**

| | المتوسط لعام 2014 | المتوسط لعام 2015 | المتوسط لعام 2016 | المتوسط لعام 2017 | المتوسط لعام 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الاستهلاكية | 100,0 | 100,0 | 100,0 | 100,0 | 100,0 |
| الغذاء | 24,0 | 25,0 | 25,7 | 25,5 | 25,5 |
| السكن | 7,6 | 7,6 | 7,3 | 7,4 | 7,6 |
| الرعاية الطبية | 4,4 | 4,4 | 4,5 | 4,5 | 4,6 |
| التعليم | 3,0 | 3,0 | 3,2 | 3,1 | 3,2 |
| النفقات الأخرى[19] | 61,1 | 60,0 | 59,3 | 59,6 | 59,1 |

31- وبلغ معدل الفقر النسبي في اليابان 15,7 في المائة في عام 2015، ومعدل فقر الأطفال 13,9 في المائة. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة كل ثلاث سنوات من عام 2003 إلى عام 2015[20].

(18) المصدر: الدراسة الاستقصائية لدخل الأسرة ونفقاتها، مكتب الإحصاءات، وزارة الداخلية والاتصالات.

(19) تشمل "النفقات الأخرى" "مصاريف الوقود والإضاءة والمياه"، و"الأثاث والأدوات المنزلية"، و"الملابس والأحذية"، و"النقل والاتصال"، و"الثقافة والترفيه" و"النفقات الاستهلاكية الأخرى".

(20) المصدر: الدراسة الاستقصائية الشاملة للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية. يحسب معدل الفقر على أساس معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويشير مصطلح "بالغ" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر، ويشير مصطلح "الأطفال" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 17 سنة أو أقل، وتشير عبارة "الأسر المعيشية في سن العمل" إلى الأسر المعيشية، بما في ذلك الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر وتقل عن 65 سنة. وقد استبعد أفراد الأسر المعيشية الذين لا تعرف القيمة المكافئة لدخلهم المتاح.

(الوحدة: النسبة المئوية)

| السنة | 2003 | 2006 | 2009 | 2012 | 2015[21] |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الفقر النسبي | 14,9 | 15,7 | 16,0 | 16,1 | 15,7 |
| معدل فقر الأطفال | 13,7 | 14,2 | 15,7 | 16,3 | 13,9 |
| أسر معيشية في سن العمل مع أطفال | 12,5 | 12,2 | 14,6 | 15,1 | 12,9 |
| شخص بالغ واحد | 58,7 | 54,3 | 50,8 | 54,6 | 50,8 |
| شخصان أو أكثر من البالغين | 10,5 | 10,2 | 12,7 | 12,4 | 10,7 |

32- ونظراً إلى الزيادة في عدد الأسر المعيشية المسنَّة[22]، ما فتئ معامل جيني للدخل الأولي[23] يتزايد سنة بعد سنة؛ غير أن معامل الدخل المعاد توزيعه[24] ظل عند حوالي 0,38 منذ الدراسة الاستقصائية لعام 1999[25].

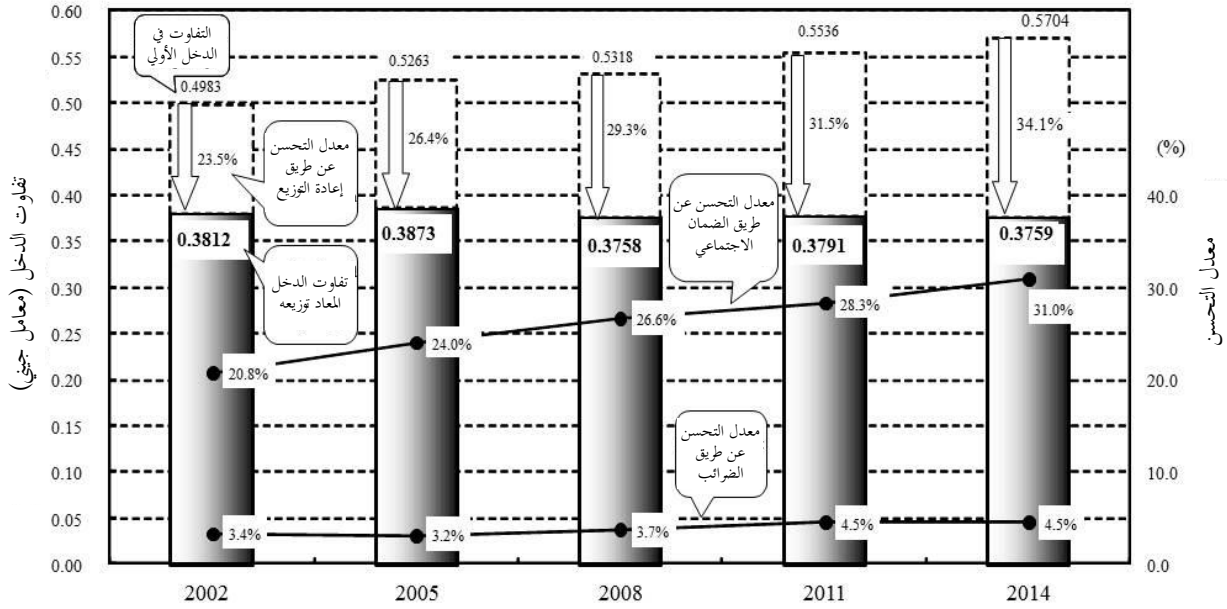


(21) النسبة الواردة في عام 2015 لا تشمل مقاطعة كوماموتو.

(22) الأسر المعيشية الشائخة هي أسر معيشية تتكون من شخص أو أكثر تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق، أو أسر معيشية تتكون من أشخاص تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق، وأشخاص غير متزوجين تقل أعمارهم عن 18 سنة.

(23) الدخل الأولي هو المبلغ الإجمالي لدخل الموظفين، ودخل الأعمال، والدخل الزراعي، والدخل من تربية الماشية، ودخل الملكية، والدخل من العمل المضطلع به في المنزل، وأشكال الدخل المتنوعة، والفوائد المترتبة في القطاع الخاص (القيمة الإجمالية للبدلات، والمعاشات التقاعدية من الشركات، ومدفوعات التقاعد، والنقود المحصلة من التأمين على الحياة، وما إلى ذلك).

(24) الدخل المعاد توزيعه هو الدخل الأولي مطروحاً منه الضرائب، وأقساط التأمين الاجتماعي، مضافاً إليه الاستحقاقات الاجتماعية.

(25) المصدر: الدراسة الاستقصائية عن إعادة توزيع الدخل، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

## ‘4’ الخصائص الاقتصادية

### إحصاءات بشأن العمالة

33- بلغ متوسط القوة العاملة في اليابان 68,30 مليون فرد في عام 2018، أي ما يمثل 61,5 في المائة من مجموع السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. ومن هذا العدد، بلغت القوة العاملة للنساء 30,14 مليون فرد، أي 52,5 في المائة من المجموع السكاني للإناث البالغات من العمر 15 سنة فما فوق، وبلغت القوة العاملة للرجال 38,17 مليون فرد، أي 71,2 في المائة من المجموع السكاني للذكور البالغين من العمر 15 سنة فما فوق.

34- وبلغ متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة (معدل الزيادة في القوة العاملة مقارنةً بالعام السابق) لعام 2018 ما مجموعه 1,6 في المائة، بما في ذلك 2,6 في المائة للنساء و0,9 في المائة للرجال.

35- وفي عام 2018، بلغ متوسط معدل العاملين بين السكان في سن 15 سنة فما فوق 60,0 في المائة، وتمثل النساء ضمنه 51,3 في المائة، بينما يمثل الرجال 69,3 في المائة.

36- وبلغ المتوسط السنوي لمعدل البطالة لعام 2018 ما قدره 2,4 في المائة. ومن المنظور الجنساني، بلغ معدل البطالة بين الإناث 2,2 في المائة، في حين بلغ معدل البطالة بين الذكور 2,6 في المائة.

37- وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة المتعلقة بالفقرات من 33 إلى 36 أعلاه[(26)].

**(الوحدة: 000 10 شخص)**

| *مجموع الرجال والنساء* | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | *القوة العاملة* | | *معدل المشاركة* | |
| *السنة* | ***المجموع*** | *التغير من سنة إلى أخرى*[(28)] | *في القوة العاملة (بالنسبة المئوية)* | *معدل العمالة (بالنسبة المئوية)* | *معدل البطالة (بالنسبة المئوية)*[(27)] |
| 2014 | **6 609** | 0,2 | 59,4 | 57,3 | 3,6 |
| 2015 | **6 625** | 0,2 | 59,6 | 57,6 | 3,4 |
| 2016 | **6 673** | 0,7 | 60,0 | 58,1 | 3,1 |
| 2017 | **6 720** | 0,7 | 60,5 | 58,8 | 2,8 |
| 2018 | **6 830** | 1,6 | 61,5 | 60,0 | 2,4 |

(26) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية للقوة العاملة (الجدولة الأساسية)، مكتب الإحصاءات، وزارة الداخلية والاتصالات.

(27) معدل البطالة = عدد الأشخاص العاطلين عن العمل/القوة العاملة * 100.

(28) معدل التغير في القوة العاملة من سنة إلى أخرى = التغير في القوة العاملة من سنة إلى أخرى/القوة العاملة الإجمالية للسنة السابقة * 100.

| النساء | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | القوة العاملة | | معدل المشاركة في | | |
| السنة | المجموع | التغير من سنة إلى أخرى | القوة العاملة (بالنسبة المئوية) | معدل العمالة (بالنسبة المئوية) | معدل البطالة (بالنسبة المئوية) |
| 2014 | **2 832** | 0,8 | 49,2 | 47,6 | 3,4 |
| 2015 | **2 852** | 0,7 | 49,6 | 48,0 | 3,1 |
| 2016 | **2 892** | 1,4 | 50,3 | 48,9 | 2,8 |
| 2017 | **2 937** | 1,6 | 51,1 | 49,8 | 2,7 |
| 2018 | **3 014** | 2,6 | 52,5 | 51,3 | 2,2 |

| الرجال | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | القوة العاملة | | معدل المشاركة في | | |
| السنة | المجموع | التغير من سنة إلى أخرى | القوة العاملة (بالنسبة المئوية) | معدل العمالة (بالنسبة المئوية | معدل البطالة (بالنسبة المئوية) |
| 2014 | **3 776** | −0,2 | 70,4 | 67,7 | 3,7 |
| 2015 | **3 773** | آخرون | 70,3 | 67,8 | 3,6 |
| 2016 | **3 781** | 0,2 | 70,4 | 68,1 | 3,3 |
| 2017 | **3 784** | 0,1 | 70,5 | 68,4 | 3,0 |
| 2018 | **3 817** | 0,9 | 71,2 | 69,3 | 2,6 |

38- وبلغ متوسط المعدل السنوي للعاملين في كل من القطاعين الأولي والثانوي وقطاع الخدمات من مجموع العاملين، في عام 2018، ما قدره 3,4 في المائة و23,5 في المائة و71,0 في المائة، على التوالي. ومن المنظور الجنساني، بلغ توزيع العاملين الذكور في كل من القطاعين الأولي والثانوي وقطاع الخدمات، بالنسبة المئوية، 3,8 في المائة و31,3 في المائة و63,0 في المائة، وتوزيع العاملات الإناث 3,0 في المائة و13,7 في المائة و81,2 في المائة، على التوالي.

39- وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:[29]

(29) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية للقوة العاملة (الجدولة الأساسية)، مكتب الإحصاءات، وزارة الداخلية والاتصالات.

**(الوحدة: النسبة المئوية)**

| السنة | النسبة المئوية لمجموع العاملين | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المجموع** | | | الرجال | | | النساء | | |
| | **القطاع الأولي**[30] | **القطاع الثانوي**[31] | **قطاع الخدمات**[32] | القطاع الأولي | القطاع الثانوي | قطاع الخدمات | القطاع الأولي | القطاع الثانوي | قطاع الخدمات |
| 2014 | **3,6** | **24,4** | **70,4** | 3,9 | 32,2 | 62,5 | 3,2 | 14,1 | 81,0 |
| 2015 | **3,6** | **24,1** | **70,7** | 3,9 | 31,8 | 62,8 | 3,2 | 14,1 | 81,0 |
| 2016 | **3,4** | **23,9** | **71,1** | 3,8 | 31,5 | 63,2 | 3,0 | 13,9 | 81,5 |
| 2017 | **3,4** | **23,8** | **71,2** | 3,7 | 31,6 | 63,2 | 2,9 | 13,7 | 81,4 |
| 2018 | **3,4** | **23,5** | **71,0** | 3,8 | 31,3 | 63,0 | 3,0 | 13,7 | 81,2 |

40- وبلغ متوسط معدل الانضمام إلى النقابات (النسبة المئوية لأعضاء النقابات من مجموع الموظفين) في عام 2018 ما قدره 17,0 في المائة.

### المؤشرات الاقتصادية

41- زاد نصيب الفرد من الدخل القومي في اليابان في عام 2017 بما قدره 2,6 في المائة عن العام السابق ليبلغ 000 163 3 ين (198 28 دولار من دولارات الولايات المتحدة).

42- وزاد إجمالي الناتج المحلي لليابان في عام 2017 بما قدره 1,7 في المائة عن العام السابق ليبلغ 121,9 545 بليون ين (860,4 4 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

43- وزاد الدخل القومي الإجمالي لليابان في عام 2017 بما قدره 2,0 في المائة عن العام السابق ليبلغ 061,1 565 بليون ين (038,2 5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

44- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بالفقرات من 41 إلى 43 أعلاه عن فترة السنوات الخمس الأخيرة[33].

**نصيب الفرد من الدخل القومي** **(الوحدة: ألف ين)**

| *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|
| 2 913 | 2 954 | 3 069 | 3 082 | 3 163 |

**إجمالي الناتج المحلي <بالقيمة الاسمية>** **(الوحدة: بليون ين)**

| *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|
| 503 175,6 | 513 876,0 | 531 319,8 | 535 986,4 | 545 121,9 |

(30) القطاع الأولي: الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

(31) القطاع الثانوي: التعدين، ومقالع الحجارة، وحفر الرمال والحصى، والتشييد والصناعة التحويلية.

(32) قطاع الخدمات: الإمداد بالكهرباء والغاز والحرارة والمياه عن طريق المرافق العامة (باستثناء المرافق العامة المصنفة على أنها فئات أخرى).

(33) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة 2017، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

**الدخل القومي الإجمالي <بالقيمة الاسمية>** **(الوحدة: بليون ين)**

| *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|
| 520 067,4 | 532 369,7 | 551 729,7 | 553 965,2 | 565 061,1 |

45- وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في عام 2018 بما قدره 1,0 في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

46- وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة[34]:

| *السنة* | *المؤشر* | *التغير من سنة إلى أخرى (بالنسبة المئوية)* |
|---|---|---|
| 2014 | 99,2 | 2,7 |
| 2015 | 100,0 | 0,8 |
| 2016 | 99,9 | آخرون |
| 2017 | 100,4 | 0,5 |
| 2018 | 101,3 | 1,0 |

47- بلغ العجز الحكومي العام في اليابان (سندات الدين) في السنة المالية 2017 ما قدره 1 074 295,0 بليون ين.

48- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة[35]:

**(الوحدة: بليون ين)**

| | *السنة المالية 2013* | *السنة المالية 2014* | *السنة المالية 2015* | *السنة المالية 2016* | *السنة المالية 2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| التغير في الدين | 32 991,6 | 47 867,8 | 34 066,6 | 5 139,7 | 19 669,2 |
| الديون القائمة | 967 551,7 | 1 015 419,5 | 1 049 486,1 | 1 054 625,8 | 1 074 295,0 |

49- وبلغت قيمة استحقاقات الضمان الاجتماعي[36] في السنة المالية 2017 ما قدره 1 202 443 بليون ين، أي ما يمثل 22,0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي[37].

(34) المصدر: ورد في مؤشر أسعار الاستهلاك (الذي اتخذت سنة 2015 أساساً له، أن الأرقام المتعلقة "بالمعدل من سنة إلى أخرى" في عام 2014 وعام 2015 تحسب على أساس القيم المنشورة التي اتخذت سنة 2010 أساساً لها)، مكتب الإحصاءات، وزارة الداخلية والاتصالات.

(35) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة 2017، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

(36) قدرت هذه الاستحقاقات باستخدام النتائج الفعلية التي وقعت في إطار نظم الضمان الاجتماعي المحلية وفقاً لمعايير الضمان الاجتماعي التي حددتها منظمة العمل الدولية لغرض إجراء مقارنة دولية.

(37) يستند الحساب إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي في التقديرات الفصلية لإجمالي الناتج المحلي لكل سنة، مكتب مجلس الوزراء.

50- وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:

| *السنة المالية* | *استحقاقات الضمان الاجتماعي (بليون ين)* | *النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)* |
|---|---|---|
| 2013 | 1 107 796 | 21,8 |
| 2014 | 1 121 734 | 21,6 |
| 2015 | 1 168 403 | 21,9 |
| 2016 | 1 184 089 | 22,1 |
| 2017 | 1 202 443 | 22,0 |

51- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بنفقات الضمان الاجتماعي[38] لفترة السنوات الخمس الأخيرة.

| *السنة* | *النفقات المتصلة بالضمان الاجتماعي (بليون ين)* | *النسبة إلى نفقات الحساب العام (بالنسبة المئوية)* | *النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)* |
|---|---|---|---|
| 2013 | 292 320,1 | 29,2 | 5,8 |
| 2014 | 301 709,1 | 30,5 | 5,8 |
| 2015 | 313 976,6 | 32,0 | 5,9 |
| 2016 | 322 081,9 | 33,0 | 6,0 |
| 2017 | 325 210,6 | 33,1 | 5,9 |

52- وبلغت ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية لليابان (باستثناء الميزانية التكميلية) في السنة المالية 2018 ما قدره 553,8 بليون ين[39]. وفي عام 2017، بلغت النسبة المئوية للدخل القومي الإجمالي المنفقة على المساعدة الإنمائية الرسمية ما قدره 0,23 في المائة.

## باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

### '1' النظام السياسي

53- يقوم النظام السياسي في اليابان على ما يسمى مبدأ استقلال الفروع الثلاثة للحكم: التشريعي (يتألف من برلمان ذي مجلسين)، والتنفيذي (مجلس الوزراء)، والقضائي (المحاكم)، وهو نظام ديمقراطي برلماني.

54- وينص دستور اليابان على أن السلطة السيادية هي في أيدي الشعب وأن البرلمان هو الجهاز الوحيد المخول بسن قوانين الدولة (المادة 41)، وأن السلطة التنفيذية تؤول إلى مجلس الوزراء (المادة 65)، وأن السلطة القضائية تؤول إلى المحاكم (الفقرة 1 من المادة 76). وتعتمد اليابان نظام مجلس الوزراء البرلماني فيما يخص العلاقة بين البرلمان ومجلس الوزراء.

(38) هذا يشير إلى جزء نفقات الحساب العام للحكومة المتعلق بالضمان الاجتماعي، الذي يكافئ تقريباً الجزء الذي تتحمله الخزانة الوطنية من استحقاقات الضمان الاجتماعي المشار إليها في الحاشية رقم 36.

(39) تنص المادة 11 من قانون المالية العامة على أن السنة المالية لليابان تبدأ في 1 نيسان/أبريل من كل سنة وتنتهي في 31 آذار/مارس من السنة التالية.

55- وتخوَّل الكيانات العامة المحلية سلطات مستقلة عن المنظمات المركزية، وبخاصة من حيث السلطة الإدارية، على أساس مبدأ استقلالية الكيانات والسكان (المواد من 92 إلى 95).

56- ويتضمن دستور اليابان الأحكام المتعلقة بالبرلمان في الفصل 4 (المواد من 41 إلى 64)، والأحكام المتعلقة بمجلس الوزراء في الفصل 5 (المواد من 65 إلى 75) والأحكام المتعلقة بالقضاء في الفصل 6 (المواد من 76 إلى 82).

## ‘2’ الفرع التشريعي

### معلومات عامة

57- يتكون برلمان اليابان من مجلس النواب ومجلس المستشارين (المادة 42)، ويتألف المجلسان من أعضاء منتخَبين يمثلون الشعب بأسره (الفقرة 1 من المادة 43 من الدستور).

58- ويُمنح حق التصويت بالتساوي لجميع الرجال والنساء الذين يحملون الجنسية اليابانية ممن تبلغ أعمارهم 18سنة أو أكثر، نتيجةً لتعديل قانون الانتخابات للمناصب العامة في عام 2015، الذي يسمح للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة بالتصويت. وفيما يتعلق بأهلية الترشح للانتخابات، يستطيع جميع المواطنين اليابانيين، ذكوراً كانوا أم إناثاً، ممن يبلغون من العمر 25 عاماً أو أكثر، الترشح لانتخابات مجلس النواب، في حين يستطيع كل مواطن ياباني يبلغ من العمر 30 عاماً أو أكثر أن يترشح لانتخابات مجلس المستشارين.

59- وبموجب دستور اليابان، تبلغ مدة العضوية في مجلس النواب أربع سنوات (غير أن المدة تنتهي قبل انتهاء الفترة الكاملة في حالة حل مجلس النواب) بينما تبلغ مدة العضوية في مجلس المستشارين ست سنوات (وتجري انتخابات لنصف الأعضاء كل ثلاث سنوات) (المادتان 45 و46).

60- ويضم مجلس النواب 465 عضواً يُنتخب 289 منهم بموجب نظام الدوائر الانتخابية ذات الممثل الواحد، بينما يُنتخب 176 عضواً بموجب نظام التمثيل النسبي الذي تُقسم فيه الدولة إلى 11 منطقة. وفيما يتعلق بمجلس المستشارين، ونتيجةً لتعديل قانون الانتخابات للمناصب العامة في عام 2018، بات هذا المجلس يضم في أعقاب أول انتخابات لمجلس المستشارين، بعد التعديل، 248 عضواً (242 عضواً قبل التعديل)، منهم 100 عضو (96 عضواً قبل التعديل) يُنتخبون عن طريق التمثيل النسبي، و148 عضواً (146 عضواً قبل التعديل) يُنتخبون ممثلين عن الدوائر الانتخابية للدولة، أي المقاطعات البالغ عددها 47 مقاطعة.

### الأحزاب السياسية

61- تضطلع الأحزاب السياسية بدور هام في الحفاظ على الفصل بين السلطات القائمة. وفي حين أنه لا توجد أحكام مباشرة في هذا الصدد، فإن دستور اليابان يتضمن أحكاماً لإفساح المجال أمام وجود الأحزاب السياسية في ظل ضمان حرية تكوين الجمعيات (المادة 21) واعتماد نظام الحكم البرلماني (الفقرة 3 من المادة 66، والمواد من 67 إلى 69). ووفقاً للمادة 3 من قانون مراقبة الأموال السياسية، تعرَّف المنظمة السياسية على أن (1) أغراضها تتمثل أساساً في تشجيع أو دعم أو معارضة مبدأ سياسي أو سياسة، أو (2) أغراضها الرئيسية تتمثل في تزكية، أو دعم، أو معارضة مرشح لمنصب عام يُشغل بالانتخاب، وما إلى ذلك. ومن بين هذه المنظمات، يعرَّف بأنه "حزب سياسي" (1) أي منظمة سياسية لها 5 أعضاء أو أكثر في مجلس النواب أو في مجلس المستشارين أو (2) أي منظمة سياسية حصلت على 2 في المائة أو أكثر من إجمالي الأصوات الفعلية التي أُدلي بها في آخر انتخابات لأعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين.

62- وفي 30 تموز/يوليه 2019، أُعلن عن 9 أحزاب سياسية هي: حزب حماية الشعب من هيئة الإذاعة اليابانية، وحزب الأمل، وحزب كوميتو، والحزب الديمقراطي من أجل الشعب، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب اليابان الديمقراطي الليبرالي، وحزب الابتكار الياباني، والحزب الشيوعي الياباني، وحزب اليابان الديمقراطي الدستوري، وحزب "ريوا شنسنغومي".

**الإحصاءات**

63- بلغ عدد الأشخاص المسجلين في قوائم التصويت في أيلول/سبتمبر 2018 ما قدره 106 076 923 شخصاً، منهم 51 290 275 ناخباً من الذكور و54 786 648 من الإناث. وبلغت النسبة المئوية للناخبين المسجلين إلى مجموع السكان 83,5[(40)].

| | *2014-9* | *2015-9* | *2016-9* | *2017-9* | *2018-9* |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الناخبين المسجلين (بعدد الأشخاص)** | **104 052 900** | **104 003 897** | **106 358 661** | **106 252 901** | **106 076 923** |
| رجال (بعدد الأشخاص) | 50 250 607 | 50 221 268 | 51 430 105 | 51 377 607 | 51 290 275 |
| نساء (بعدد الأشخاص) | 53 802 293 | 53 782 629 | 54 928 556 | 54 875 294 | 54 786 648 |
| تعداد السكان (بعدد الأشخاص) | 128 057 352 | 127 094 745 | 127 094 745 | 127 094 745 | 127 094 745 |
| الناخبون المسجلون/تعداد السكان (بالنسبة المئوية) | 81,3 | 81,8 | 83,7 | 83,6 | 83,5 |

64- ولا تتوافر بيانات رسمية عن معدل انتشار أجهزة التلفزيون والراديو والصحف. وترد أدناه، كمرجع، الاتجاهات المتعلقة بمعدل استخدام الإنترنت.

| | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل استخدام الإنترنت (بالنسبة المئوية) | 82,8 | 82,8 | 83,0 | 83,5 | 80,9 |

65- وفي نهاية تموز/يوليه 2019، كان لدى الجماعات السياسية العدد التالي من المقاعد:

| | *عدد المقاعد في مجلس النواب* | | | | *عدد المقاعد في مجلس المستشارين* | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *اسم الجماعة السياسية* | *الرجال* | *النساء* | ***المجموع*** | *اسم الجماعة السياسية* | *الرجال* | *النساء* | ***المجموع*** |
| الحزب الديمقراطي الليبرالي | 263 | 22 | **285** | الحزب الديمقراطي الليبرالي وصوت الشعب | 94 | 20 | **114** |
| حزب اليابان الديمقراطي الدستوري | 55 | 15 | **70** | ائتلاف حزب اليابان الديمقراطي الدستوري وميني‌وكاي والأمل | 26 | 9 | **35** |
| الحزب الديمقراطي من أجل الشعب | 37 | 2 | **39** | كوميتو | 23 | 5 | **28** |

(40) تستند الأرقام إلى عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية المحلية وفي الخارج (أعدتها وزارة الداخلية والاتصالات) ونتائج التعداد السكاني (تشير الأرقام المتعلقة بـ 9-2014 وما قبل إلى التعداد السكاني لعام 2010). وتشير الأرقام المتعلقة بـ 9-2015 وما بعد إلى التعداد السكاني لعام 2015.

| عدد المقاعد في مجلس المستشارين | | | | عدد المقاعد في مجلس النواب | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *المجموع* | *النساء* | *الرجال* | *اسم الجماعة السياسية* | *المجموع* | *النساء* | *الرجال* | *اسم الجماعة السياسية* |
| **26** | 8 | 18 | الحزب الديمقراطي من أجل الشعب والشين – ريوكوفوكاي | **29** | 4 | 25 | كوميتو |
| **16** | 3 | 13 | حزب الابتكار الياباني | **12** | 3 | 9 | الحزب الشيوعي الياباني |
| **13** | 5 | 8 | الحزب الشيوعي الياباني | **11** | 1 | 10 | حزب الابتكار الياباني |
| **2** | 0 | 2 | أوكيناوا وورلوِيند | **8** | 0 | 8 | فريق استعراض سياسة الضمان الاجتماعي |
| **2** | 1 | 1 | ريوا شنسنغومي | **2** | 0 | 2 | الحزب الديمقراطي الاجتماعي |
| **2** | 2 | 0 | هيكيسويكاي | **2** | 0 | 2 | حزب الأمل |
| **2** | 0 | 2 | حزبكم | | | | |
| **5** | 3 | 2 | المستقلون (شاغر) | **7** | 0 | 7 | المستقلون (شاغر) |
| **245** | **56** | **189** | **المجموع** | **465** | **47** | **418** | **المجموع** |

66- ويرد فيما يلي عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب السياسية في الانتخابات الوطنية:

| انتخاب أعضاء مجلس المستشارين 2019 | | | انتخاب أعضاء مجلس النواب 2017 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *المجموع* | *النساء* | *الرجال* | *المجموع* | *النساء* | *الرجال* | |
| **57** | 10 | 47 | **281** | 20 | 261 | الحزب الديمقراطي الليبرالي |
| **17** | 6 | 11 | **54** | 12 | 42 | حزب اليابان الديمقراطي الدستوري |
| **–** | | – | **50** | 2 | 48 | حزب الأمل |
| **14** | 2 | 12 | **29** | 4 | 25 | كوميتو |
| **10** | 1 | 9 | **11** | 1 | 10 | حزب الابتكار الياباني |
| **7** | 3 | 4 | **12** | 3 | 9 | الحزب الشيوعي الياباني |
| **6** | 1 | 5 | **–** | – | – | الحزب الديمقراطي من أجل الشعب |
| **2** | 1 | 1 | **–** | – | – | ريوا شنسنغومي |
| **1** | 0 | 1 | **2** | 0 | 2 | الحزب الديمقراطي الاجتماعي |
| **1** | 0 | 1 | **–** | – | – | حزب حماية الشعب من هيئة الإذاعة اليابانية |
| **9** | 4 | 5 | **26** | 5 | 21 | المستقلون |
| **124** | **28** | **96** | **465** | **47** | **418** | **المجموع** |

67- وفي إطار "الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين"، تشجع حكومة اليابان مشاركة المرأة وتقدمها في مختلف ميادين المجتمع، وتعمل على توسيع مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات السياساتية.

68- وفي مجلس النواب، تشغل النساء 47 مقعداً من بين 465 مقعداً (10,1 في المائة من المقاعد في آب/أغسطس 2019)، و3 مقاعد من بين 26 مقعداً لرؤساء اللجان الدائمة واللجان الخاصة (11,5 في المائة في آب/أغسطس 2019). وفي مجلس المستشارين، تشغل النساء 56 مقعداً من بين 245 مقعداً (22,9 في المائة في آب/أغسطس 2019) و3 مقاعد من بين 24 مقعداً لرؤساء اللجان الدائمة واللجان الخاصة (12,5 في المائة في آب/أغسطس 2019).

69- ومع الاعتراف بأن توسيع نطاق مشاركة المرأة في الميادين السياسية تُعد مسألة هامة ضمن الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين، حددت الحكومة هدفاً (وهو هدف غير ملزم تسعى الحكومة إلى تحقيقه بالعمل مع الأحزاب السياسية) لبلوغ عدد المرشحات إلى عدد أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين ما مقداره 30 في المائة بحلول عام 2020. وبناءً على هذه الخطة، طلبت وزيرة الدولة (لشؤون المساواة بين الجنسين) إلى كل حزب سياسي مدّ يد التعاون لاعتماد إجراءات إيجابية مثل المبادرات الطوعية، بما في ذلك وضع أهداف تحدّد نسبة المرشحات، ونظم لتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية.

70- وبالإضافة إلى ذلك، صدر قانون تعزيز المساواة بين الجنسين في الميدان السياسي، وهو تشريع بادرَ إليه أعضاء البرلمان وجرى إنفاذه في أيار/مايو 2018. وينص القانون على أن تسعى الأحزاب السياسية إلى تنفيذ مبادرات طوعية، كتحديد أهداف من بينها عدد مرشحي الأحزاب من الذكور والإناث للمناصب العامة.

71- ولا يرمي كل حزب سياسي إلى تحقيق الهدف المحدد بما قدره 30 في المائة في الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين، المذكورة أعلاه، باعتبار أنه هدف محدد للحكومة ككل. وفي المقابل، يدعو القانون الذي جرى إنفاذه في أيار/مايو 2018 الأحزاب السياسية إلى تنفيذ مبادرات طوعية.

72- وترد فيما يلي البيانات الإحصائية المتاحة عن النسبة المئوية للعضوات في البرلمان عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:

| | *2015* * | *2016* * | *2017* * | *2018* * | *2019* * |
|---|---|---|---|---|---|
| العضوات في مجلس النواب (بعدد الأشخاص) | 45 | 45 | 44 | 47 | 47 |
| النسبة المئوية للعضوات من مجموع أعضاء مجلس النواب (باستثناء الشواغر) (بالنسبة المئوية) | 9,5 | 9,5 | 9,3 | 10,1 | 10,2 |
| العضوات في مجلس المستشارين (بعدد الأشخاص) | 38 | 38 | 50 | 50 | 50 |
| النسبة المئوية للعضوات من مجموع أعضاء مجلس المستشارين (باستثناء الشواغر) (بالنسبة المئوية) | 15,7 | 15,7 | 20,7 | 20,7 | 20,7 |

* الأرقام المبينة هي الأرقام المتاحة في كانون الثاني/يناير من كل عام.

**متوسط نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات الوطنية أو المحلية لكل مقاطعة**

73- بلغ متوسط نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات الوطنية الأخيرة (انتخابات مجلس المستشارين لعام 2019 للأعضاء الذين يُنتخبون بموجب نظام التمثيل النسبي) ما قدره 48,79 في المائة. وترد في الجدول أدناه نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات الأخيرة لحكام المقاطعات:

**(الوحدة: النسبة المئوية)**

| | *الانتخابات الوطنية* | | *الانتخابات المحلية* |
|---|---|---|---|
| *المقاطعة* | *انتخابات مجلس المستشارين لعام 2019 (التمثيل النسبي)* | *انتخابات مجلس المستشارين لعام 2019 (الدوائر الانتخابية)* | *انتخابات حكام المقاطعات (في 22 تموز/يوليه 2019)* |
| هوكايدو | 53,75 | 53,76 | 58,34 |
| أوموري | 42,93 | 42,94 | 40,08 |
| إيواتي | 56,54 | 56,55 | لا تصويت |
| مياغي | 51,16 | 51,17 | 53,29 |
| أكيتا | 56,28 | 56,29 | 56,83 |
| ياماغاتا | 60,73 | 60,74 | لا تصويت |
| فوكوشيما | 52,41 | 52,41 | 45,04 |
| إيباراكي | 45,02 | 45,02 | 43,48 |
| توتشيغي | 44,14 | 44,14 | 33,27 |
| غونما | 48,17 | 48,18 | 48,51 |
| سايتاما | 46,48 | 46,48 | 26,63 |
| تشيبا | 45,28 | 45,28 | 31,18 |
| طوكيو | 51,76 | 51,77 | 59,73 |
| كاناغاوا | 48,72 | 48,73 | 40,28 |
| نيغاتا | 55,30 | 55,31 | 58,25 |
| توياما | 46,87 | 46,88 | 35,34 |
| إيشيكاوا | 47,00 | 47,00 | 39,07 |
| فوكوي | 47,63 | 47,64 | 58,35 |
| ياماناشي | 51,56 | 51,56 | 57,93 |
| ناغانو | 54,29 | 54,29 | 43,28 |
| غيفو | 51,00 | 51,00 | 36,39 |
| شيزووكا | 50,45 | 50,46 | 46,44 |
| أيتشي | 48,18 | 48,18 | 35,51 |
| مبي | 51,69 | 51,69 | 46,68 |

| المقاطعة | الانتخابات الوطنية | | الانتخابات المحلية |
|---|---|---|---|
| | *انتخابات مجلس المستشارين لعام 2019 (التمثيل النسبي)* | *انتخابات مجلس المستشارين لعام 2019 (الدوائر الانتخابية)* | *انتخابات حكام المقاطعات (في 22 تموز/يوليه 2019)* |
| شيغا | 51,96 | 51,96 | 40,62 |
| كيوتو | 46,42 | 46,42 | 35,17 |
| أوساكا | 48,62 | 48,63 | 49,49 |
| هيوغو | 48,59 | 48,60 | 40,86 |
| نارا | 49,53 | 49,53 | 48,49 |
| واكاياما | 50,41 | 50,42 | 38,33 |
| توتوري | 49,98 | 49,98 | 53,09 |
| شيمان | 54,04 | 54,04 | 62,04 |
| أوكاياما | 45,08 | 45,08 | 33,91 |
| هيروشيما | 44,67 | 44,67 | 31,09 |
| ياماغوشي | 47,31 | 47,32 | 36,49 |
| توكوشيما | 38,60 | 38,59 | 48,34 |
| كاغاوا | 45,31 | 45,31 | 29,34 |
| إهيمي | 52,38 | 52,39 | 39,05 |
| كوتشي | 46,33 | 46,34 | لا تصويت |
| فوكووكا | 42,85 | 42,85 | 42,72 |
| ساغا | 45,25 | 45,25 | 35,26 |
| ناكازاكي | 45,46 | 45,46 | 36,03 |
| كوماموتو | 47,23 | 47,23 | 51,01 |
| أويتا | 50,54 | 50,54 | 47,41 |
| ميازاكي | 41,78 | 41,79 | 33,90 |
| كاغوشيما | 45,75 | 45,75 | 56,77 |
| أوكيناوا | 48,96 | 49,00 | 63,24 |
| **المجموع** | **48,79** | **48,80** | – |

### ‘3’ الفرع التنفيذي

74- يتألف مجلس الوزراء من رئيس لمجلس الوزراء والوزراء الآخرين في الدولة (الفقرة 1 من المادة 66 من دستور اليابان).

75- وفي الوقت الحاضر، يتألف الفرع التنفيذي تحت إدارة مجلس الوزراء في اليابان من مكتب واحد و13 وزارة ووكالة (مكتب مجلس الوزراء؛ واللجنة الوطنية للسلامة العامة (الوكالة الوطنية للشرطة)؛ ووكالة التعمير؛ ووزارة الداخلية والاتصالات؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الخارجية؛ ووزارة المالية؛ ووزارة التعليم والثقافة والألعاب الرياضية والعلم والتكنولوجيا؛ ووزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية؛ ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك؛ ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة؛ ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة؛ ووزارة البيئة؛ ووزارة الدفاع).

76- وتوجد أيضاً الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين، ولجنة التجارة المنصفة، ولجنة تنسيق شؤون المنازعات البيئية، ولجنة فحص الأمن العام، واللجنة المركزية لعلاقات العمل، والهيئة المعنية بالتنظيم النووي، ومنظمات إدارية أخرى.

77- وتأخذ اليابان بنظام الموظفين العموميين الذي يضطلع الموظفون العموميون بموجبه بالمسؤولية عن الشؤون الإدارية للدولة والحكومات المحلية.

## '4' الفرع القضائي

### معلومات عامة

78- وفقاً لدستور اليابان، تخوَّل السلطة القضائية بكاملها للمحاكم (الفقرة 1 من المادة 76). وجميع القضاة مستقلون في الاحتكام إلى ضمائرهم ويلتزمون بالدستور والقوانين فحسب (الفقرة 3 من المادة 76). ولا يُعزل القضاة إلا عن طريق العزل العام ما لم يعلَن بالوسائل القضائية أنهم غير مؤهلين عقلياً أو بدنياً لأداء واجباتهم الرسمية ولا يُتخذ أي إجراء تأديبي بحقهم من جانب أي جهاز تنفيذي أو وكالة تنفيذية (المادة 78). ويعيِّن البرلمان محكمة للعزل من بين أعضاء مجلسيه لغرض محاكمة القضاة الذين تُتخذ بحقهم إجراءات العزل (المادة 64). ويستعرض الشعب تعيين قضاة محكمة النقض بعد تعيينهم في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب، ثم يُستعرض مرة أخرى في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس المستشارين بعد مرور 10 سنوات، وبنفس الطريقة بعد ذلك (الفقرة 2 من المادة 79). وعندما توافق أغلبية من لهم حق التصويت على عزل قاض، يتم عزله (الفقرات من 2 إلى 4 من المادة 79).

79- وهناك نوعان من المحاكم في اليابان هما محكمة النقض والمحاكم الأدنى درجة منها (أي المحاكم العليا، والمحاكم المحلية، ومحاكم الأسرة، والمحاكم الجزئية). ويرأس محكمة النقض رئيس المحكمة ويوجد فيها 14 قاضياً. ويوجد في اليابان نظام محاكم من ثلاث درجات وهي تأخذ بنظام إعادة المحاكمة الذي يسمح بإعادة المحاكمة إذا كان هناك سبب يستند إلى تبرير مقبول قانوناً لهذه الغاية، حتى بعد أن يصبح الحكم نهائياً. وتجري المحاكمات وتعلن الأحكام بصورة علنية (الفقرة 1 من المادة 82).

## الإحصاءات المتعلقة بالعدالة الجنائية

### عدد الجرائم الجنائية[41] والجرائم العنيفة[42] المعروفة للشرطة لكل 000 100 نسمة (2017)

| | | 2017 | |
|---|---|---|---|
| | | عدد الحالات المعروفة للشرطة | النسبة المئوية للحالات المعروفة للشرطة لكل 000 100 نسمة[43] |
| **الجرائم الجنائية** | | **4 840** | **3,85** |
| **مجموع أعمال القتل العمد** | | **920** | **0,7** |
| جرائم | القتل | 878 | 0,7 |
| | قتل مولود جديد | 11 | 0,0 |
| | القتل عن سابق تصور وتصميم | 21 | 0,0 |
| | المساعدة على الانتحار | 10 | 0,0 |
| **مجموع أعمال السرقة** | | **1 852** | **1,5** |
| | أعمال سرقة أدّت إلى الوفاة | 20 | 0,0 |
| | أعمال سرقة أدّت إلى وقوع إصابات | 701 | 0,6 |
| | أعمال سرقة – جماع قسري | 28 | 0,0 |
| | أعمال سرقة وأعمال شبيهة بالسرقة | 1 103 | 0,9 |
| الحريق العمد | | 959 | 0,8 |
| الجماع القسري | | 1 109 | 0,9 |
| **الجرائم العنيفة** | | **60 099** | **47,3** |
| التجمع غير القانوني مع حمل أسلحة خطيرة | | 3 | 0,0 |
| الاعتداء | | 31 013 | 24,4 |
| الإصابات البدنية | | 23 204 | 18,3 |
| الإصابات البدنية المؤدية إلى الموت | | 82 | 0,1 |
| التخويف | | 3 851 | 3,0 |
| الابتزاز | | 1 946 | 1,5 |

(41) في هذه الإحصاءات، تشير الجرائم الجنائية إلى جرائم القتل (المواد 199 و201 و202 من قانون العقوبات والمواد 3(1)‘7‘ و3(2) و6(1)‘1‘ و6(2) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة وضبط عائدات الجريمة)، والسرقة (المواد من 236 إلى 241 من قانون العقوبات، والمواد من 2 إلى 4 من قانون منع السطو والسرقة والمعاقبة عليهما)، والحريق العمد (المواد من 108 إلى 111 و113 و114 من قانون العقوبات)، والجماع القسري (المواد 177 و178 (2) و178-2 و181(2) و(3) من قانون العقوبات قبل تنقيحه في 13 تموز/يوليه 2017 والمواد 177 و178(2) و179(2) و181(2) من قانون العقوبات بعد تنقيحه في 13 تموز/يوليه 2017). أما فيما يتعلق بالجماع القسري، فقد تم تنقيح عدة أحكام ذات صلة من قانون العقوبات (بدأ نفاذها في 13 تموز/يوليه 2017). ونظراً إلى تنقيح عنوان وعنصر جريمة "الاغتصاب"، فلقد استعيض عن تعبير "الاغتصاب" ليحل محله تعبير "الجماع القسري".

(42) في هذه الإحصاءات، تشير الجرائم العنيفة إلى التجمع غير القانوني مع حمل سلاح (المادة 208-2 من قانون العقوبات)، والاعتداء (المادة 208 من قانون العقوبات والمادتان 1 و1-3 من قانون المعاقبة على العنف البدني وغيره من أشكال العنف)، والإصابة البدنية (المواد من 204 إلى 206 من قانون العقوبات والمادتان 1-2 و1-3 من قانون المعاقبة على العنف البدني وغيره من أشكال العنف)، والتخويف (المادتان 222 و223 من قانون العقوبات، والمادتان 1 و1-3 من قانون المعاقبة على العنف البدني وغيره من أشكال العنف، والمادتان 3(1)‘9‘ و3(2) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة وضبط عائدات الجريمة)، والابتزاز (المادة 249 من قانون العقوبات والمادتان 3(1)‘14‘ و3(2) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة وضبط عائدات الجريمة).

(43) باستخدام إجمالي عدد السكان بناءً على العد الأساسي للتعداد السكاني لعام 2015 الذي أعلنته وزارة الداخلية والاتصالات.

**عدد المقبوض عليهم في جرائم جنائية أو جرائم عنيفة لكل 000 100 نسمة والنسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم (2017)**

| | | *2017* | |
|---|---|---|---|
| | | *عدد المقبوض عليهم* | *عدد المقبوض عليهم لكل 000 100 نسمة*[44] | *النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم حيث يبلغ مجموع الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة 100 (بالنسبة المئوية)* |
| **مجموع الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة** | | **55 320** | **43,5** | **100,0** |
| الجرائم الجنائية | | 4 067 | 3,2 | 7,4 |
| **مجموع أعمال القتل العمد** | | **874** | **0,7** | **1,6** |
| | جرائم القتل | 835 | 0,7 | 1,5 |
| | قتل مولود جديد | 11 | 0,0 | 0,0 |
| | القتل عن سابق تصور وتصميم | 19 | 0,0 | 0,0 |
| | المساعدة على الانتحار | 9 | 0,0 | 0,0 |
| **مجموع أعمال السرقة** | | **1 704** | **1,3** | **3,1** |
| | أعمال سرقة أدّت إلى الوفاة | 31 | 0,0 | 0,1 |
| | أعمال سرقة أدّت إلى وقوع إصابات | 781 | 0,6 | 1,4 |
| | أعمال سرقة – جماع قسري | 24 | 0,0 | 0,0 |
| | أعمال سرقة وأعمال شبيهة بالسرقة | 868 | 0,7 | 1,6 |
| الحريق العمد | | 579 | 0,5 | 1,0 |
| الجماع القسري | | 910 | 0,7 | 1,6 |
| الجرائم العنيفة | | 51 253 | 40,3 | 92,6 |
| | التجمع غير القانوني مع حمل أسلحة خطيرة | 6 | 0,0 | 0,0 |
| | الاعتداء | 25 696 | 20,2 | 46,4 |
| | الإصابات البدنية | 20 889 | 16,4 | 37,8 |
| | الإصابات البدنية المؤدية إلى الموت | 90 | 0,1 | 0,2 |
| | التخويف | 2 808 | 2,2 | 5,1 |
| | الابتزاز | 1 764 | 1,4 | 3,2 |

(44) باستخدام إجمالي عدد السكان بناءً على العد الأساسي للتعداد السكاني لعام 2015 الذي أعلنته وزارة الداخلية والاتصالات.

**عدد الأشخاص الذين خضعوا لعقوبة في فئة الجرائم الجنائية[45] في إطار محاكمتهم الجنائية في المحكمة الابتدائية وصدر بحقهم حكم بالإدانة[46]، والأشخاص الذين صدرت بحقهم عقوبة بالسجن[47][48][49]**

| | *عدد الأشخاص الذين أُدينوا* | *من بين هؤلاء، عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن* |
|---|---|---|
| 2013 | 1 729 | 1 724 |
| 2014 | 1 672 | 1 670 |
| 2015 | 1 571 | 1 567 |
| 2016 | 1 449 | 1 446 |
| 2017 | 1 228 | 1 225 |

**عدد مرتكبي الجرائم الجنائية (الحريق العمد، الجماع القسري، جرائم القتل، أعمال السرقة) الذين أُلقي القبض عليهم[50] ومقاضاتهم والحكم عليهم بالسجن[51]**

| | *الفئة* | *الحريق العمد* | الجماع القسري | *جرائم القتل* | *أعمال السرقة* |
|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | أُلقي القبض عليهم | 542 | 837 | 501 | 1 739 |
| | خضعوا للمقاضاة | 340 | 531 | 312 | 1 242 |
| | حُكم عليهم بالسجن | 125 | 325 | 252 | 643 |
| 2014 | أُلقي القبض عليهم | 542 | 784 | 494 | 1 602 |
| | خضعوا للمقاضاة | 319 | 448 | 322 | 1 110 |
| | حُكم عليهم بالسجن | 129 | 282 | 212 | 602 |
| 2015 | أُلقي القبض عليهم | 562 | 770 | 501 | 1 411 |
| | خضعوا للمقاضاة | 369 | 453 | 323 | 944 |
| | حُكم عليهم بالسجن | 109 | 302 | 230 | 544 |
| 2016 | أُلقي القبض عليهم | 493 | 716 | 452 | 1 229 |
| | خضعوا للمقاضاة | 297 | 370 | 274 | 787 |
| | حُكم عليهم بالسجن | 154 | 260 | 216 | 413 |
| 2017 | أُلقي القبض عليهم | 487 | 674 | 481 | 973 |
| | خضعوا للمقاضاة | 260 | 354 | 301 | 657 |
| | حُكم عليهم بالسجن | 103 | 222 | 176 | 412 |

(45) في هذه الإحصاءات، تشير الجرائم الجنائية إلى الحريق العمد (المواد من 108 إلى 111 و113 و114 من قانون العقوبات)، والجماع القسري (المواد 177 و178(2) و179(2) و181(2) من قانون العقوبات)، وجرائم القتل (المادتان 199 و201 من قانون العقوبات) والسرقة (المواد من 236 إلى 241 من قانون العقوبات، والمواد من 2 إلى 4 من قانون منع السطو والسرقة والمعاقبة عليهما). وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الجماع القسري الاغتصاب (المواد 177 و178(2) و178-2 و181(2) و(3) من قانون العقوبات قبل تنقيحه بموجب القانون رقم 72 لعام 2017).

(46) يشمل عدد المدانين الأشخاص الذين يحاكمون عن تهم متعددة ويحكم بأنهم غير مذنبين في جزء من هذه التهم.

(47) عقوبة السجن تشمل السجن المؤبد.

(48) يشير إلى أرقام فعلية.

(49) استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن المحكمة العليا.

(50) يشير عدد مرتكبي الجرائم المقبوض عليهم إلى الأشخاص الذين انتهى النظر في قضاياهم فحسب.

(51) يشير عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن إلى عدد السجناء الجدد. وتشمل جرائم القتل قتل المواليد الجدد (المادة 199 من قانون العقوبات) والقتل عن سابق تصور وتصميم (المادة 201 من القانون المذكور) والحث على الانتحار أو المساعدة على الانتحار (المادة 202 من القانون المذكور).

**عدد قضايا الجرائم الجنسية المعروفة للشرطة**

| *2017* | *2016* | *2015* | *2014* | *2013* | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 109 | 989 | 1 167 | 1 250 | 1 409 | الجماع القسري |
| 5 809 | 6 188 | 6 755 | 7 400 | 7 654 | الإكراه على فعل فاحش |
| 2 721 | 2 824 | 2 912 | 3 143 | 3 175 | الإخلال بالآداب العامة |
| 971 | 1 008 | 1 095 | 1 151 | 1 089 | توزيع أشياء فاضحة، إلخ. |

**مدة الاحتجاز السابقة لإصدار الحكم**

80- يحدد قانون الإجراءات الجنائية في اليابان مدة احتجاز المشتبه به بعد إلقاء القبض عليه وقبل توجيه اتهام إليه بمدة لا تتجاوز 23 يوماً بحيث يمكن إجراء تحقيق كاف لتوضيح القضية مع ضمان حقوق الإنسان للمشتبه به.

81- وعند توجيه الاتهام، يجوز إطلاق سراح المتهم بكفالة تحت شروط معينة عندما يُعتبر أنه لن يقوم بإخفاء الأدلة أو إتلافها، وما إلى ذلك.

**عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام حسب نوع الجرائم أو فترة الإيداع في السجن**

'1' عدد السجناء حسب نوع الجرائم

| *2017* | *2016* | *2015* | *2014* | *2013* | *نوع الجرائم* |
|---|---|---|---|---|---|
| **46 702** | **49 027** | **51 175** | **52 860** | **55 316** | **المجموع** |
| 32 289 | 33 737 | 35 240 | 36 774 | 38 816 | الجرائم المشمولة بقانون العقوبات |
| 76 | 81 | 96 | 104 | 107 | عرقلة أداء الواجب العام |
| – | – | – | – | – | الفرار |
| 8 | 8 | 6 | 9 | 7 | إيواء المجرمين/إخفاء الأدلة |
| – | – | – | – | – | إحداث الاضطرابات |
| 567 | 605 | 599 | 675 | 744 | الحريق العمد |
| 286 | 321 | 270 | 287 | 324 | اقتحام مسكن |
| 11 | 13 | 24 | 32 | 46 | تزوير عملة |
| 157 | 156 | 175 | 212 | 248 | تزوير مستندات أو أوراق مالية أو أختام/ إنشاء غير مصرح به لسجلات إلكترونية أو ممغنطة لبطاقات الدفع |
| 3 | 1 | 3 | 4 | 4 | شهادة الزور/الشكوى الكاذبة |
| 39 | 50 | 43 | 116 | 73 | البذاءة/توزيع مستندات فاضحة |
| 828 | 898 | 958 | 968 | 974 | إكراه على فعل فاحش/إكراه على فعل فاحش يسبّب الوفاة أو وقوع إصابة |
| 1 712 | 1 795 | 1 826 | 1 734 | 1 838 | جماع قسري/جماع قسري يسبّب الوفاة أو وقوع إصابة |
| 25 | 22 | 12 | 11 | 22 | القمار/اليانصيب |
| 2 | 4 | 3 | 3 | 2 | الرشوة |
| 2 724 | 2 874 | 3 027 | 3 170 | 3 371 | جرائم القتل |

| *نوع الجرائم* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| الإصابة البدنية | 1 831 | 1 730 | 1 606 | 1 444 | 1 355 |
| إصابة بدنية تسبب الوفاة | 711 | 679 | 664 | 632 | 620 |
| الاعتداء | 131 | 127 | 131 | 125 | 116 |
| قيادة خطرة تسبب الوفاة أو وقوع إصابة | 229 | 240 | 256 | 235 | 246 |
| التسبب في حدوث وفاة أو إصابة بإهمال ممارسة أنشطة اجتماعية | 26 | 18 | 21 | 19 | 19 |
| التسبب في حدوث وفاة أو إصابة عن طريق الإهمال الجسيم | 3 | 2 | 6 | 1 | 4 |
| قيادة مُهمِلة تسبب حدوث وفاة أو إصابة | 607 | 572 | 544 | 512 | 505 |
| التخويف | 115 | 113 | 95 | 89 | 94 |
| الاختطاف/شراء أو بيع البشر | 51 | 48 | 49 | 35 | 31 |
| السرقة | 14 972 | 14 051 | 13 477 | 12 922 | 12 338 |
| السطو | 1 914 | 1 772 | 1 608 | 1 395 | 1 244 |
| السرقة التي تسبب حدوث وفاة أو إصابة | 3 607 | 3 434 | 3 240 | 3 033 | 2 829 |
| جماع قسري في مكان السرقة/جماع قسري في مكان السرقة يسبب الوفاة | 489 | 481 | 465 | 454 | 431 |
| الغش | 4 256 | 4 186 | 4 173 | 4 320 | 4 429 |
| الابتزاز | 609 | 557 | 472 | 368 | 328 |
| الاختلاس/خيانة الأمانة | 477 | 439 | 391 | 382 | 349 |
| الجرائم المتصلة بالممتلكات المسروقة | 43 | 35 | 37 | 27 | 29 |
| القانون المتعلق بالمبارزة | – | – | – | – | – |
| اللوائح الجنائية لمراقبة المتفجرات | 32 | 32 | 31 | 29 | 16 |
| قانون المعاقبة على العنف البدني وغيره من أشكال العنف | 247 | 249 | 248 | 243 | 240 |
| جرائم أخرى مشمولة بقانون العقوبات | 706 | 684 | 684 | 644 | 628 |
| جرائم تتعلق بقوانين خاصة | 16 500 | 16 086 | 15 935 | 15 290 | 14 413 |
| قانون الانتخابات للمناصب العامة | 1 | – | – | – | – |
| قانون المخالفات البسيطة | – | – | – | – | – |
| قانون مراقبة حيازة الأسلحة النارية والسيوف والأسلحة الأخرى المماثلة | 294 | 259 | 239 | 216 | 192 |
| قانون مكافحة البغاء | 38 | 24 | 31 | 27 | 30 |
| قانون رفاه الطفل | 181 | 191 | 195 | 193 | 193 |
| قانون مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية | 200 | 212 | 170 | 135 | 121 |
| قانون مراقبة المنشطات | 13 893 | 13 538 | 13 421 | 12 904 | 12 170 |
| قانون الأمن الوظيفي | 44 | 44 | 9 | 12 | 5 |
| قانون المرور على الطرق | 804 | 781 | 835 | 808 | 763 |
| قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين | 74 | 57 | 48 | 36 | 41 |
| جرائم أخرى تتعلق بقوانين خاصة | 971 | 980 | 987 | 959 | 898 |

‘2’ عدد السجناء لكل مدة سجن

| *نوع العقوبة ومدتها* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | **55 316** | **52 860** | **51 175** | **49 027** | **46 702** |
| السجن مع العمل | 55 133 | 52 695 | 51 019 | 48 908 | 46 573 |
| حتى 3 أشهر | 22 | 19 | 16 | 11 | 13 |
| حتى 6 أشهر | 264 | 222 | 251 | 232 | 199 |
| حتى سنة | 2 031 | 1 895 | 1 876 | 1 819 | 1 563 |
| حتى سنتين | 11 032 | 10 739 | 10 482 | 9 856 | 9 389 |
| حتى 3 سنوات | 14 548 | 13 780 | 13 444 | 13 127 | 12 526 |
| حتى 5 سنوات | 12 409 | 11 913 | 11 477 | 11 018 | 10 658 |
| حتى 7 سنوات | 4 470 | 4 065 | 3 766 | 3 527 | 3 322 |
| حتى 10 سنوات | 3 793 | 3 596 | 3 365 | 3 151 | 2 981 |
| حتى 15 سنة | 3 040 | 2 970 | 2 816 | 2 643 | 2 416 |
| حتى 20 سنة | 1 312 | 1 262 | 1 274 | 1 274 | 1 254 |
| أكثر من 20 سنة | 369 | 392 | 417 | 435 | 457 |
| غير محدد | 1 843 | 1 842 | 1 835 | 1 815 | 1 795 |
| السجن من دون العمل | 183 | 165 | 156 | 119 | 128 |
| حتى 3 أشهر | – | 2 | – | – | – |
| حتى 6 أشهر | 1 | 1 | 1 | 1 | – |
| حتى سنة | 21 | 14 | 22 | 14 | 12 |
| حتى سنتين | 79 | 60 | 56 | 43 | 53 |
| حتى 3 سنوات | 55 | 61 | 50 | 38 | 41 |
| حتى 5 سنوات | 20 | 19 | 19 | 18 | 18 |
| أكثر من 5 سنوات | 7 | 8 | 8 | 5 | 4 |
| غير محدد | – | – | – | – | – |
| الاحتجاز الجنائي | – | – | – | – | 1 |

‘3’ عدد الحوادث التي أدَّت إلى الوفاة أثناء الاحتجاز أو السجن[52]

*(الوحدة: عدد الحالات)*

| *السنة* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| السجون | 24 | 15 | 21 | 17 | 18 |
| مرافق الاحتجاز | 6 | 6 | 1 | 5 | 8 |

(52) يشير عدد الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة إلى عدد حالات الانتحار وغيرها من الحوادث ويستبعد الوفيات الناجمة عن الأمراض.

‘4’ عدد عقوبات الإعدام التي تنفَّذ في السنة

| *السنة* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأشخاص | 8 | 3 | 3 | 3 | 4 |

‘5’ عدد أفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة لكل 000 100 نسمة

| *السنة المالية* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* | *2018* |
|---|---|---|---|---|---|
| أفراد الشرطة | 202,26 | 202,98 | 204,03 | 205,01 | 205,42 |
| المدعون العامون | 2,15 | 2,15 | 2,16 | 2,18 | 2,18 |
| القضاة | 2,95 | 2,97 | 3,00 | 3,03 | 3,05 |

‘6’ الإنفاق العام على الشرطة والسلامة العامة والعدالة

82- بلغت النفقات التي تحملتها الخزانة الوطنية على وكالة الشرطة الوطنية ووزارة العدل في السنة المالية 2017 ما قدره 016 282 427 308 ين و004 814 714 752 ين، على التوالي.

| *السنة المالية* | *وكالة الشرطة الوطنية (بالين)*[53] | *وزارة العدل (بالين)* |
|---|---|---|
| 2013 | 286 240 742 108 | 699 451 452 964 |
| 2014 | 319 947 453 403 | 759 250 307 422 |
| 2015 | 321 137 938 205 | 737 953 425 350 |
| 2016 | 317 495 891 059 | 775 885 908 028 |
| 2017 | 308 427 282 016 | 752 714 814 004 |

‘7’ عدد الأشخاص قيد الاحتجاز بين المتهمين في إطار محاكمة جنائية في محكمة ابتدائية والأشخاص الذين عينت لهم المحكمة محامياً للدفاع عنهم[54][55]

| *السنة* | *عدد الأشخاص قيد الاحتجاز* | *من بين هؤلاء، عدد الأشخاص الذين عينت لهم المحكمة محامياً للدفاع عنهم* |
|---|---|---|
| 2013 | 47 912 | 41 822 |
| 2014 | 47 032 | 41 085 |
| 2015 | 46 815 | 40 543 |
| 2016 | 44 761 | 38 702 |
| 2017 | 41 975 | 36 301 |

(53) مبلغ نفقات (الحساب العام) لوكالة الشرطة الوطنية (على الصعيد الوطني: الإنفاق الوطني) لفترة السنوات الخمس.

(54) يشير إلى أرقام فعلية.

(55) استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن المحكمة العليا.

### برنامج تعويض ضحايا الجريمة

*نظام الاستحقاقات لضحايا الجريمة*

83- نظام الاستحقاقات لضحايا الجريمة هو إطار يقوم على روح التضامن الاجتماعي والمساعدة المتبادلة. وبموجب هذا النظام، تقدم الدولة استحقاقات مالية ("تعويضات المستحقين في حالة الوفاة" أو "استحقاقات الناجين من إصابة خطيرة أو مرض خطير" أو "استحقاقات العجز") لضحايا الجريمة الذين عانوا من إصابات خطيرة أو أمراض خطيرة أو ظلوا معوقين، أو لأسر ضحايا الجريمة الذين قُتلوا، نتيجةً لأعمال إجرامية أضرت بحياة الأفراد أو بأجسادهم، للمساعدة على تخفيف المعاناة النفسية والأضرار المالية.

| *الفئة* \ *السنة المالية* | *2013* | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات (عدد الطلبات) | 558 (645) | 531 (623) | 452 (552) | 460 (536) | 390 (454) |
| عدد الضحايا الذين حُكم لهم بالحصول على مدفوعات (عدد الأحكام) | 516 (597) | 503 (591) | 422 (523) | 390 (470) | 353 (414) |
| عدد الضحايا الذين رُفض دفع مبالغ لهم (عدد الأحكام) | 55 (65) | 56 (64) | 33 (36) | 50 (54) | 44 (47) |
| [مجموع] عدد الضحايا المشمولين بالأحكام (عدد الأحكام) | 571 (662) | 559 (655) | 455 (559) | 440 (524) | 397 (461) |
| المبلغ الممنوح (الوحدة: مليون ين) | 1 233 | 1 243 | 991 | 882 | 1 001 |

*نظام استحقاقات التعويض عن الأضرار*

84- بدأ العمل بنظام دفع الاستحقاقات من أجل التعويض عن الأضرار الناجمة عن الجريمة في كانون الأول/ديسمبر 2006 لمنع المجرمين من الحصول على عائدات الجريمة وحماية ضحايا هذه الجرائم. فإذا ارتُكبت جريمة متصلة بموجودات من قبيل الاحتيال بطريقة منظمة أو تم إخفاء أو اكتساب أي ممتلكات تخص المجني عليه، أصبح من الممكن مصادرة هذه الممتلكات أو جمع قيمتها المعادلة من المتهم، على أن تُحفظ الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق بيع الممتلكات أو الأموال التي تعادل قيمة الممتلكات التي جُمعت من المتهم باعتبارها أموال تعويض تُدفع بعد ذلك إلى المجني عليه لغرض التعويض عن الضرر.

## '5' الاستقلالية المحلية

85- ينص دستور اليابان على أن "يحدِّد القانون اللوائح المتعلقة بتنظيم الكيانات العامة المحلية وتشغيلها وفقاً لمبدأ الاستقلالية المحلية" (المادة 92). وبناء على ذلك، سُن قانون الاستقلالية المحلية في عام 1947.

86- وتوجد 47 مقاطعة و1 724 بلدية في اليابان تعمل ككيانات عامة محلية (في 1 نيسان/أبريل 2019).

87- ولكل كيان من الكيانات العامة المحلية جمعية تعمل كجهاز تداولي ورئيس للحكومة المحلية (حاكم أو رئيس بلدية، وما إلى ذلك). وتتألف الجمعية من أعضاء ينتخبهم المواطنون، ولها سلطة وضع وإلغاء المراسيم ضمن نطاق القوانين واللوائح، واعتماد الميزانية، وتسوية حسابات الخزانة الحكومية المحلية.

88- ويتولى رئيس الكيان العام المحلي، الذي ينتخبه المواطنون أيضاً، إدارة وأداء شؤون الحكومة المحلية، مثل إنفاذ المراسيم، وتقديم جدول الأعمال والميزانية إلى الجمعية، ووضع القواعد واللوائح، وما إلى ذلك.

89- وبموجب قانون الاستقلالية المحلية، يجوز للسكان أن يقدموا طلباً مباشراً إلى الحكومة المحلية فيما يتعلق بوضع المراسيم أو تنقيحها أو إلغائها، والتدقيق في سير قضية من القضايا، وحل الجمعية وإقالة أعضائها أو رئيسها.

## 6' الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

90- لا يوجد في اليابان نظام رسمي لتسجيل المنظمات غير الحكومية؛ غير أنه يُعترف بأن لبعض المنظمات التي تعمل بفعالية في المجتمع الدولي، مثل المنظمات غير الحكومية اليابانية، وضع المنظمات غير الربحية المسجلة بموجب القوانين اليابانية.

91- و"المنظمات غير الربحية" مصطلح عام للإشارة إلى المنظمات التي يكون هدفها الرئيسي تقديم إسهامات إلى المجتمع من دون توزيع ما تحققه من عائدات على أعضاء المنظمة. ويُسمح لهذه المنظمات بممارسة أعمال تجارية بغرض تحقيق الربح؛ غير أن عليها أن تخصص العائدات المحققة من أعمالها التجارية لأنشطة المساهمة الاجتماعية. ومن بين هذه المنظمات، يُعتبر "الشخص الاعتباري المحدد الذي لا يستهدف الربح" شخصاً قانونياً اكتسب شخصية قانونية (مما يعني كياناً غير الفرد مع حقوق وواجبات) وفقاً لقانون تعزيز أنشطة غير ربحية محددة. وسُنَّ قانون تعزيز أنشطة غير ربحية محددة من أجل النهوض بالتنمية السليمة لأنشطة المساهمة الاجتماعية المجانية التي يضطلع بها المواطنون، كالأنشطة التطوعية والمساهمة في تعزيز المصلحة العامة، وذلك عن طريق منح الشخصية القانونية للمنظمات غير الربحية، من قبيل منظمات النشاط المدني، بإجراءات بسيطة وواضحة. والسمة الرئيسية للنظام هي أنه مصمم لاحترام وكفالة التشغيل الحر للمنظمة والحد من مشاركة السلطات المختصة قدر الإمكان بناءً على اختيار المواطنين وأنشطة رصدهم بواسطة الكشف عن المعلومات.

92- وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لشركة تضطلع بأنشطة غير ربحية محددة، وتُسهم في تعزيز المصلحة العامة وتستوفي متطلبات معينة، أن تحصل على "موافقة" لهذا الغرض. وتخضع التبرعات المقدمة إلى هذه الشركة لمعاملة ضريبية تفضيلية.

93- ومن أجل تنظيم المنظمات غير الربحية، يتعين تقديم طلب إلى السلطة المختصة وتلقي موافقة منها. وبعد الحصول على هذه الموافقة واتباع إجراءات التسجيل، تنشأ المنظمة غير الربحية باعتبارها شخصاً قانونياً.

94- ولئن كان يمكن الاضطلاع بأنشطة غير ربحية عن طريق شخصية اعتبارية أو من دونها، فإن ميزة الحصول على الشخصية الاعتبارية هي أن العقود وعمليات التسجيل المختلفة، مثل تسجيل العقارات وفتح حساب مصرفي، يمكن أن تتم باسم المنظمة.

95- وفي 30 نيسان/أبريل 2018، بلغ عدد الأشخاص الاعتباريين المحددين الذين لا يستهدفون الربح 809 51 أشخاص، بما في ذلك 076 1 شخصاً قانونياً محدداً من الأشخاص المعتمدين الذين لا يستهدفون الربح.

# ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

## ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

### ‘1’ المرحلة التي بلغتها عملية إبرام المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان

96- بحلول حزيران/يونيه 2018، كانت حكومة اليابان قد أبرمت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية:

(أ) الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 1979)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 1979)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أُبرمت في عام 1995 وبدأ نفاذها في عام 1996)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أبرمت وبدأ نفاذها في عام 1985)
- اتفاقية حقوق الطفل (أُبرمت وبدأ نفاذها في عام 1994)
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 2004)
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 2005)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أُبرمت وبدأ نفاذها في عام 1999)
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (أُبرمت وبدأ نفاذها في عام 2014)
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (أُبرمت في عام 2009 وبدأ نفاذها في عام 2010)

(ب) معاهدات أخرى للأمم المتحدة ذات صلة بحقوق الإنسان

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (أبرمت في عام 1981 وبدأ نفاذها في عام 1982)
- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 1982)
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (أُبرم وبدأ نفاذه في عام 2007)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أُبرمت وبدأ نفاذها في عام 2017)
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أبرم وبدأ نفاذه في عام 2017)

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أبرم وبدأ نفاذه في عام 2017)

(ج) اتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

- اتفاقيات جنيف لعام 1949 (الاتفاقيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة) (أبرمت وبدأ نفاذها في عام 1953)
- بروتوكولا عام 1977 الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف (البروتوكولان الأول والثاني) (أبرما في عام 2004، وبدأ نفاذهما في عام 2005)

97- وتشمل بعض معاهدات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه إجراءً بشأن تقديم البلاغات الفردية، وقد ناقشت اليابان إمكانية قبول هذا الإجراء. وترى الحكومة أن هذا الإجراء مهم من حيث إنه يضمن فعلياً تنفيذ المعاهدات. وفيما يتعلق بقبول الإجراء، تجري الحكومة دراسات داخلية لمسائل متنوعة ذات صلة بالنظام القضائي أو السياسة التشريعية لليابان، وستعد إطاراً تنظيمياً ممكناً لتنفيذ الإجراء في حال قبوله. وفي سياق هذه العملية، أُنشئت شعبة تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان في وزارة الخارجية في نيسان/أبريل 2010، وعقدت الشعبة 20 حلقة دراسية عن الإجراء بمشاركة الوزارات والوكالات ذات الصلة. وستواصل الحكومة النظر بجدية في قبول الإجراء أو رفضه، مع مراعاة آراء مختلف الجهات.

## '2' التحفظ والإعلان

98- أبدت اليابان تحفظات وأصدرت إعلانات تفسيرية بشأن المعاهدات والاتفاقيات التالية.

### (أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### الفقرة (د) من المادة 7

*الحالة والنطاق*

99- تحتفظ اليابان، في سياق تطبيقها لأحكام الفقرة (د) من المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالحق في عدم الالتزام بـ "دفع أجر عن أيام العطلات الرسمية" المشار إليه في الأحكام المذكورة.

*السبب*

100- لا يوجد في اليابان توافق اجتماعي في الآراء على دفع أجر للعمال عن أيام العطلات الرسمية التي لا يعملون فيها، وبالتالي فإن عدداً قليلاً من المؤسسات يعتمد نظاماً لدفع أجر عن أيام العطلات. ولذلك، ترى الحكومة أن من المناسب أن تُبحث مسألة دفع أو عدم دفع أجر عن أيام العطلات الرسمية بين العمال والإدارة.

#### الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من المادة 8

*الحالة والنطاق*

101- تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بأحكام الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يُمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً لقوانين اليابان وأنظمتها في وقت تصديق حكومة اليابان على العهد.

*السبب*

102- تنص المادة 8 من العهد على حقوق العمل الأساسية، وينص الحكم الوارد في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 على الحق في الإضراب. ومن ناحية أخرى، تنص الفقرة 2 من المادة 8 على أن هذه المادة لا تمنع فرض قيود قانونية على ممارسة هذه الحقوق. ولا يتفق بالضرورة نطاق "أعضاء إدارة شؤون الدولة"، الذي قد يفرض هذا التقييد عليه، مع الأحكام ذات الصلة في القوانين والأنظمة اليابانية. وبذلك تحتفظ اليابان بحقها في عدم الالتزام بأحكام الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من المادة 8، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً لقوانين اليابان وأنظمتها في وقت تصديق حكومة اليابان على العهد المذكور.

**الفقرة 2 من المادة 8**

*الحالة والنطاق*

103- تعلن حكومة اليابان، في سياق التذكير بموقفها عند التصديق على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وهو تفسير كلمة "الشرطة" المشار إليها في المادة 9 من الاتفاقية المذكورة على أنها تشمل خدمة الإطفاء في اليابان، أن تعبير "أفراد الشرطة" المشار إليه في الفقرة 2 من المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في الفقرة 2 من المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يجب أن يُفسر على أنه يشمل موظفي خدمات الإطفاء في اليابان.

*السبب*

104- فسرت حكومة اليابان، لأسباب متنوعة، خدمة الإطفاء في اليابان بأنها جزء من دائرة "أفراد الشرطة" على النحو المحدد في المادة 9 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87. ومن هذه الأسباب أن دائرة الإطفاء في اليابان تُعتبر منذ تأسيسها جزءاً من الشرطة لأنه لم يطرأ تغيير على طبيعة واجباتها وسلطتها وما ينطويان عليه من حيث المبدأ منذ أن كانت جزءاً من الشرطة ورغم انفصالها عن الشرطة من الناحية التنظيمية في عام 1948؛ وأُسندت إلى دائرة الإطفاء أهداف وواجبات مماثلة لحماية أرواح المواطنين وهيئاتهم وممتلكاتهم، فضلاً عن نفس سلطة الالتزام بأداء الأهداف والواجبات التي يضطلع بها نظراؤها في الشرطة للحفاظ على السلام والنظام بموجب القوانين الحالية؛ ويُطلب من دائرة الإطفاء أداء أعمال القوات المنضبطة والفورية والشجاعة مثل الشرطة، حيث يُتوقع نشر أفرادها مع الشرطة وقوات الدفاع الذاتي عندما تقع كارثة في اليابان، باعتبارها من البلدان المعرضة لوقوع كوارث.

**(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

**الفقرة 2 من المادة 22**

105- انظر الفقرتين 103 و104 المذكورتين أعلاه.

### (ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

#### الفقرتان (أ) و(ب) من المادة 4

*الحالة والنطاق*

106- في سياق تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تفي اليابان بالتزاماتها بموجب تلك الأحكام بقدر ما يكون الوفاء بالالتزامات متوافقاً مع ضمان الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير وغيرها من الحقوق التي يكفلها دستور اليابان، مع الإحاطة علماً بعبارة "مع المراعاة الواجبة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المنصوص عليها صراحة في المادة 5 من هذه الاتفاقية" المشار إليها في المادة 4.

*السبب*

107- يغطي المفهوم الوارد في المادة 4 مجموعة واسعة للغاية من الأعمال التي تُنفَّذ في حالات مختلفة وبطرق مختلفة. وقد يتعارض تقييد جميع هذه الأعمال بقوانين عقابية تتجاوز النظام القانوني القائم في اليابان مع ما يكفله الدستور، بما في ذلك حرية التعبير التي يتحتم وجود ضرورة وأساس منطقي لتقييدها، ومع مبدأ مشروعية الجريمة والعقاب، الذي يتطلب الواقعية والوضوح في تحديد الأفعال التي يعاقب عليها والجزاءات المتصلة بها. وبناء على هذا الحكم، أبدت الحكومة اليابانية تحفظاتها على المادة 4(أ) و(ب) من الاتفاقية.

### (د) اتفاقية حقوق الطفل

#### الفقرة 1 من المادة 9

*الحالة والنطاق*

108- تعلن حكومة اليابان أن الفقرة 1 من المادة 9 من اتفاقية حقوق الطفل تُفسر على أنها لا تنطبق على حالة فصل الطفل عن والديه نتيجة للإبعاد وفقاً لقانون الهجرة الياباني.

*السبب*

109- فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية المذكورة، وفي الحالات المحددة التي يتعرض فيها الطفل لإساءة المعاملة من قبل أحد والديه أو التي يعيش فيها الوالدان منفصلين، من المفهوم أن هذا الحكم يقتضي أن تكفل الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه رغماً عن إرادتهما، إلا في الحالات التي تقرر فيها السلطات المختصة، رهناً بإجراء استعراض قضائي، ووفقاً للقوانين والإجراءات السارية، أن هذا الانفصال ضروري لتحقيق المصالح الفضلى للطفل. وتُفسَّر الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية المذكورة بأنها لا تمنع انفصال الطفل عن والديه نتيجة لإجراء يُسمح لدولة طرف باتخاذه عملاً بالفقرة 4 من المادة 9 من الاتفاقية المذكورة، مثل إبعاد أو احتجاز الطفل أو أحد والديه أو كليهما أو إيداع أي منهم السجن.

### الفقرة 1 من المادة 10

*الحالة والنطاق*

110- تعلن حكومة اليابان كذلك أن الالتزام بمعالجة طلبات الدخول إلى دولة طرف أو مغادرتها لغرض جمع شمل الأسرة بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 10 من اتفاقية حقوق الطفل يجب أن يفسر على أنه لا يؤثر على نتائج هذه الطلبات.

*السبب*

111- من المفهوم أن مصطلح "الطريقة الإيجابية" في هذا الحكم يعني منع المعاملة السلبية مثل رفض طلب دخول دولة طرف أو مغادرتها من حيث المبدأ، وأن مصطلح "الطريقة الإنسانية" يعني إيلاء الاعتبار الإنساني على النحو المطلوب في سياق إجراءات طلب دخول دولة طرف أو مغادرتها إذا لزم الأمر، وأن عبارة "الطريقة السريعة" تعني التعامل مع الإجراءات ذات الصلة على النحو السليم لكي لا تصادف حالات تأخير دون مبرر. ولذلك، يُفهم أن عبارة "بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة" لا تخلّ بنتيجة هذه الطلبات أو تُنشئ التزامات بشأنها.

### الفقرة (ج) من المادة 37

*الحالة والنطاق*

112- في سياق تطبيق الفقرة (ج) من المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل، تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بالحكم الوارد في الجملة الثانية من هذه الفقرة؛ وهي "يُفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يُعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك،" مع مراعاة أن القانون الوطني الياباني ينص، فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من الحرية في اليابان، على فصل من هم دون العشرين من العمر عموماً عن أولئك الذين هم في سنّ العشرين فما فوق.

*السبب*

113- يعرِّف قانون الأحداث في اليابان "الحدث" بأنه الشخص الذي يقل عمره عن عشرين سنة (المادة 2 من القانون المذكور)، وبالنسبة للأشخاص المحرومين من حريتهم، هم من تقل أعمارهم عن عشرين سنة (الذين يُطلق عليهم لفظ "الأحداث") الواجب فصلهم عمن تبلغ أعمارهم عشرين سنة أو أكثر (الذين يطلق عليهم لفظ "البالغين") (المادتان 49 و56 من القانون المذكور).

114- وبينما تتعامل الاتفاقية مع أي شخص يقل عمره عن 18 سنة باعتباره "طفلاً" وتوفر له حماية شاملة، فإن النظام الياباني يوسّع نطاق هذه الحماية ليشمل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة، وهو ما يحقق مقصد وهدف الفقرة (ج) من المادة 37 من الاتفاقية المذكورة التي تستهدف حماية الشباب، مثل "الأطفال"، من التأثيرات الضارة، بفصلهم عن البالغين. وفيما يتعلق بالمعاملة الفعلية لهؤلاء الأحداث في المؤسسات الإصلاحية اليابانية، يُصنَّف الأشخاص الذين لا يختلفون اختلافاً كبيراً من حيث الكفاءة والقدرة ويستلزمون بالتالي معاملة مشتركة ضمن مجموعات مشكلة لهذا الغرض، مع إيلاء العناية المناسبة لفرادى الأحداث بحيث لا يتأثرون سلباً بالنزلاء الآخرين ذوي النزعات الإجرامية المتقدمة. ويُعتبر هذا الأمر مطابقاً لمقصد الاتفاقية.

### (هـ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

#### الفقرة 5 من المادة 3

*الحالة والنطاق*

115- عدَّلت حكومة اليابان الإعلان الصادر على أساس الفقرة 2 من المادة 3 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، لينص على أنه "لا تجنّد حكومة اليابان في قوات الدفاع الذاتي اليابانية، بموجب القوانين والأنظمة ذات الصلة، إلا من يبلغون سن التجنيد الدنيا وهي 18 سنة أو أكثر" (دخل الإعلان المعدل حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2010).

*السبب*

116- عند إبرام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، قدمت حكومة اليابان إعلاناً تضمَّن ما يلي عملاً بالفقرة 2 من المادة 3 من البروتوكول: (1) لا يُجنَّد كأفراد في قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلا من تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر، باستثناء الطلبة المتفرغين تماماً للتعلم والتدريب في المدارس التابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية ("التلامذة الضباط")؛ (2) السن الدنيا لتجنيد التلامذة الضباط هو 15 سنة؛ (3) تُعتمد ضمانات تكفل عدم تجنيد التلامذة الضباط بالإكراه أو قسراً.

117- وسنَّت اليابان قانون التنقيح الجزئي لقانون إنشاء وزارة الدفاع، وما إلى ذلك، في 3 حزيران/يونيه 2009 (دخل حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2010)، وبعد هذا التاريخ، أصبح لزاماً ألا يقل سن جميع الأفراد الذين يجنَّدون في قوات الدفاع الذاتي اليابانية النظامية عن 18 سنة دون أي استثناء. وبعد إنفاذ القانون المنقح، عدلت حكومة اليابان الإعلان بحيث يُلزم حكومة اليابان، بموجب القوانين والأنظمة ذات الصلة، بألا تجند في قوات الدفاع الذاتي الوطنية إلا من يبلغون سن التجنيد الدنيا أي 18 سنة أو أكثر. وقد أُبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا التعديل، وفقاً للفقرة 4 من المادة 3 من البروتوكول، في شكل وثيقة تتضمن إعلاناً جديداً. وقد صدر هذا الإعلان بإضافة التعديل إلى الإعلان القائم، مما يعني في الواقع سحب الإعلان التفسيري الذي أصدرته اليابان عند إبرام البروتوكول.

### (و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

#### المادة 21

*الحالة والنطاق*

118- تعلن حكومة اليابان بموجب المادة 21 من الاتفاقية اعترافها باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي بلاغات والنظر فيها إذا ادعت دولة طرف أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

*السبب*

119- تنص المادة 21 من الاتفاقية المذكورة على آلية ترمي إلى تسوية المنازعات بين الدول الأطراف ودياً فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وهي بمثابة ضمانة فعالة لتنفيذ الاتفاقية عن طريق السماح بتسوية المنازعات بوساطة اللجنة.

120- وترى حكومة اليابان أنه ينبغي قبول هذا النظام من منطلق المساهمة الفعالة في التعاون الدولي فيما يتعلق بحظر التعذيب، في جملة أمور.

## باء- الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

### 1' حماية حقوق الإنسان بموجب دستور اليابان

#### لمحة عامة

121- يستند دستور اليابان، وهو القانون الأعلى في النظام القانوني الياباني، إلى مبدأ سيادة الشعب. وإلى جانب الالتزام بالسلام، يشكل احترام حقوق الإنسان الأساسية إحدى الدعامات المهمة للدستور. وينص الدستور على أن حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها "تُمنح لهذا الجيل والأجيال القادمة أمانة مصونة لا تنتهك أبد الدهر" (المادة 97)، وتتجلى فلسفة احترام حقوق الإنسان الأساسية في المادة 13، التي تنص على "احترام جميع الناس كأفراد". وحقوق الإنسان الأساسية مكفولة أيضاً للأجانب المقيمين في اليابان بموجب دستور اليابان، باستثناء الحقوق التي تفسَّر بحكم طبيعتها على أنها تنطبق على المواطنين اليابانيين دون غيرهم.

#### المساواة بموجب القانون

122- المساواة مكفولة بموجب القانون إذ ينص الدستور على أن "جميع الناس متساوون بموجب القانون دون أي تمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العنصر أو العقيدة أو الجنس، أو المركز الاجتماعي أو الأصل العائلي" (الفقرة 1 من المادة 14 من دستور اليابان). وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور أيضاً على حظر النظم الارستقراطية (الفقرة 2 من المادة 14)، وعلى حق الاقتراع العام للبالغين (الفقرة 3 من المادة 15)، والكرامة الفردية المتعلقة بالأسرة وضرورة المساواة بين الجنسين (المادة 24)، والمساواة بين مؤهلات أعضاء غرفتي المجلس التشريعي وناخبيهم (المادة 44)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة 1 من المادة 26).

#### حقوق الإنسان الفردية

123- فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، ينص دستور اليابان على حرية الفكر والوجدان (المادة 19)، وحرية الدين (المادة 20)، والحرية الأكاديمية (المادة 23). ويضمن الدستور أيضاً، في الفقرة 1 من المادة 21 منه، حرية التجمع وتكوين الجمعيات وكذلك حرية التعبير والصحافة وجميع أشكال التعبير الأخرى. وفيما يتعلق بالحرية البدنية، ينص الدستور على التحرر من أي شكل من أشكال الرق (المادة 18). ووفقاً للدستور الياباني أيضاً، لا يجوز فرض عقوبة جنائية إلا وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون (المادة 31)، ولا يجوز اعتقال أي شخص إلا بأمر صادر عن موظف قضائي مختص يوجَّه فيه اتهام لذلك الشخص، ما لم يُعتقل الشخص أثناء ارتكاب الجريمة (المادة 33 وغيرها). ولا يجوز المساس بحق أي فرد في ضمان حرمة منزله ومراسلاته وأمتعته من عمليات المداهمة والتفتيش والمصادرة إلا بأمر يصدر لسبب وجيه عن موظف قضائي مختص، أو وفقاً لأحكام المادة 33 (المادة 35، إلخ). ولا يجوز اعتقال أو احتجاز أي شخص دون إطلاعه فوراً على التهم الموجهة إليه أو دون استعانته على الفور بمحام؛ ولا يجوز اعتقاله دون سبب وجيه (المادة 34). ويُحظر بصورة مطلقة على أي موظف عمومي تعذيب أي شخص أو تعريضه لعقوبة قاسية (المادة 36)؛ ويتمتع المتهم في جميع القضايا الجنائية بالحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام محكمة محايدة، وتتاح له فرصة استجواب الشهود، وله الحق في الحصول على شهود بإجراء إلزامي على نفقة الدولة، وله الحق في الحصول على

مساعدة محام مختص تعيّنه له الدولة إذا لم يكن المتهم قادراً على توكيل محام بجهوده الخاصة (المادة 37). وإضافة إلى ذلك، لا يجوز إجبار أي شخص على الإدلاء بشهادة تدينه؛ ولا يُقبل في الأدلة أي اعتراف يُدلي به شخص تحت الإكراه أو التعذيب أو التهديد أو بعد فترة احتجاز أو اعتقال طويلة؛ ولا يجوز إدانة أو معاقبة أي شخص في الحالات التي يكون فيها اعترافه هو الدليل الوحيد ضده (المادة 38). ولا يجوز اعتبار أي شخص مسؤولاً جنائياً عن فعل كان مشروعاً في وقت ارتكابه أو سبق تبرئته منه، ولا محاكمته على ذات الجرم مرتين (المادة 39).

124- ويضمن دستور اليابان أيضاً حرية اختيار وتغيير محل الإقامة وحرية اختيار المهنة (الفقرة 1 من المادة 22)، والحق في امتلاك أو حيازة الممتلكات (الفقرتان 1 و2 من المادة 29)، وحرية جميع الأشخاص في الانتقال إلى بلد أجنبي والتخلي عن جنسيتهم (الفقرة 2 من المادة 22).

125- ويحق لكل الناس في اليابان الحصول على المستويات الدنيا من المعيشة الصحية والراقية (الفقرة 1 من المادة 25 من الدستور الياباني)، وتسعى الدولة جاهدةً، في جميع مناحي الحياة، إلى النهوض بالرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحة العامة وتوسيع نطاقها (الفقرة 2 من المادة 25). وإضافة إلى ذلك، يكفل الدستور لجميع الفتيان والفتيات "الحق في الحصول على التعليم على قدم المساواة وبما يتناسب مع قدرات كل فرد" (الفقرة 1 من المادة 26) والحصول على التعليم الإلزامي المجاني (الفقرة 2 من المادة 26). وينص الدستور أيضاً على الحق في العمل، ومستويات الأجور، وساعات العمل، والراحة، وظروف العمل الأخرى، ويحظر استغلال الأطفال (المادة 27)، ويكفل حق العمال في التنظيم وفي التفاوض والتصرف بشكل جماعي (المادة 28).

126- وعلاوة على ذلك، يحق لكل شخص إقامة دعوى للانتصاف من الدولة أو من كيان عام إذا لحق بالشخص ضرر من جراء تصرف غير قانوني من جانب أي موظف عمومي (المادة 17)، ويجوز لأي شخص في حالة تبرئته بعد إلقاء القبض عليه أو احتجازه أن يقيم دعوى ضد الدولة من أجل الانتصاف (المادة 40). ويحمي الدستور أيضاً حق كل مواطن في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكاته نتيجة لأي عملية أو نشاط من جانب الدولة أو كيان عام محلي، مثل مصادرة ملكية الأراضي لغرض تحسين البنى الأساسية الاجتماعية (الفقرة 3 من المادة 29).

127- ويكفل دستور اليابان للشعب الحق غير القابل للتصرف في اختيار مسؤوليه الحكوميين وفصلهم من العمل، ويضمن حق الاقتراع العام للبالغين وسرية الاقتراع (المادة 15). ويمنح الدستور حق التصويت على قدم المساواة لجميع الرجال والنساء اليابانيين الذين بلغوا سن 18 عاماً، ويحق لجميع اليابانيين من الرجال والنساء الذين تزيد أعمارهم على سن التأهل للانتخابات أن يترشحوا للانتخابات. وتبلغ سن الأهلية للترشح لعضوية مجلس النواب 25 سنة فما فوق، وسن التأهل لعضوية مجلس المستشارين 30 سنة فما فوق. وينتخب المواطنون أعضاء هيئات التداول التابعة للكيانات العامة المحلية، أي الجمعيات المحلية ورؤساء الكيانات العامة المحلية (الحكام، ورؤساء البلديات، وعُمد المدن والقرى). وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن دستور اليابان أحكاماً تتعلق بعملية الاستعراض الوطني لقضاة المحكمة العليا (الفقرات 2 و3 و4 من المادة 79)، والاستفتاءات المحلية على القوانين الخاصة (المادة 95)، والاستفتاءات الوطنية لتنقيح الدستور (المادة 96) مع إقرار الحق في تقديم التماس سلمي لجبر الضرر، ولعزل المسؤولين الرسميين، ولسَنّ أو إلغاء أو تعديل القوانين، أو المراسيم، أو الأنظمة، وغير ذلك من المسائل (المادة 16). وفي الوقت نفسه، يحق للسكان، بموجب قانون الاستقلالية المحلية، تقديم طلب إلى الحكومة المحلية مباشرة لحل جمعيات الكيانات العامة المحلية، وفصل أعضاء تلك الجمعيات أو رؤسائها.

128- وهذه الأحكام المنصوص عليها في الدستور ملزمة للمصادر الثلاثة للسلطة: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتمثل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، في البرلمان ومجلس الوزراء والمحاكم، على التوالي. وحماية حقوق الإنسان مكفولة من خلال ضوابط صارمة متبادلة.

129- وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان المشار إليها في مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي أبرمتها اليابان مكفولة بموجب قوانين وأنظمة يابانية مختلفة.

**القيود**

130- ينص دستور اليابان على ما يلي: "لا يجوز أن يُمنع الشعب من التمتع بأي حق من حقوق الإنسان الأساسية. وتُمنح حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعب بموجب هذا الدستور إلى أفراد هذا الجيل والأجيال القادمة بوصفها حقوقاً أبدية ومصونة." (المادة 11) "وتُصان الحريات والحقوق المكفولة للشعب بموجب هذا الدستور عن طريق المسعى المستمر للشعب، الذي يجب أن يمتنع عن أي إساءة استعمالٍ لهذه الحريات والحقوق وأن يكون مسؤولاً دائماً عن استعمالها من أجل الرفاه العام." (المادة 12) و"يجب احترام جميع الناس كأفراد. وتُراعى في المقام الأول في التشريعات وفي سائر الشؤون الحكومية حقوقهم في الحياة والحرية وسعيهم لتحقيق السعادة، ما لم تتداخل هذه الحقوق مع الرفاه العام." (المادة 13)

131- ولا يعني ذلك أن ضمان حقوق الإنسان أمر مطلق لا يجوز فرض أي قيد عليه، وإنما يعني أنه يخضع لقيود معينة، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود قيد ملازم ينسق أوجه التعارض فيما بين حقوق الإنسان الأساسية. فعلى سبيل المثال، تعد معاقبة شخص أدلى بخطاب يشوه سمعة الآخرين قيداً على حرية التعبير لذلك الشخص. ومع ذلك، لا يمكن تجنب هذا القيد من أجل حماية حق الآخرين في الحفاظ على سمعتهم، ويمكن تفسير هذا القيد من خلال مفهوم "الرفاه العام".

132- ولذلك، بالنظر إلى أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تتعارض مع حقوق الآخرين، فلا محل لفرض قيود على أساس الرفاه العام. فعلى سبيل المثال، تفسَّر حرية الفكر والوجدان (المادة 19) على أنها مطلقة ولا يجوز فرض قيود عليها ما دامت مسألة شعور داخلي.

133- وإضافة إلى ذلك، عند البت فيما إذا كان قانون ما منظم لحقوق الإنسان له ما يبرره أم لا في ضوء الرفاه العام، ارتأت المحكمة عموماً، في حالة القانون المنظم للحرية الاقتصادية، كالأعمال الحرة، الموافقة على السلطة التقديرية العريضة نسبياً للهيئة التشريعية، أما في حالة تفسير قانون يقيد الحرية الروحية، فقد اعتمدت معايير صارمة.

134- ومن ثم، لا يتضمن الدستور الياباني نصاً صريحاً يبين ماهية "الرفاه العام"؛ مع أن مفهوم "الرفاه العام" متجسد بعبارات أكثر تحديداً في سوابق قضائية تتعلق بالحقوق ذات الصلة بحكم طبيعتها، كما أن ضمانات حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور والقيود المفروضة على حقوق الإنسان بموجب الدستور تشبه إلى حد كبير الضمانات المكفولة والقيود المفروضة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبالتالي، لا يمكن أن يسمح مفهوم الرفاه العام لسلطة الدولة، في أي ظرف من الظروف، بتقييد حقوق الإنسان تعسفاً، ولا أن يسمح بأن تتجاوز أية قيود تُفرض على الحقوق المكفولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مستوى القيود المسموح بها بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

### '2' اتفاقيات حقوق الإنسان في إطار القوانين والأنظمة المحلية

135- تنص الفقرة 2 من المادة 98 من الدستور الياباني على المراعاة التامة للمعاهدات التي تبرمها اليابان وللقوانين الراسخة للدول. وبناءً على ذلك، يتبين من مضمون هذه الفقرة أن جميع المعاهدات

التي أبرمتها حكومة اليابان وأعلنت عن اعتمادها رسمياً، بما في ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان، تسري باعتبارها قوانين محلية.

136- ويتقرر التطبيق المباشر لأي حكم في اتفاقية على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى الهدف من الحكم ومضمونه وصياغته وغير ذلك من الأمور المتعلقة به. بيد أن معظم حالات انتهاك اتفاقية ما تُعالَج باعتبارها انتهاكات للقوانين المحلية، لأن القوانين المحلية تُسَنّ في معظم الحالات لغرض تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

## 3- الأجهزة التي تعالج قضايا حقوق الإنسان ونظام الانتصاف

### الهيئة القضائية

### دور المحاكم

137- ينص القانون على أن تفصل المحاكم، بوجه عام، في جميع المنازعات القانونية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان، وأن تكون لها سلطة البت في دستورية أي قانون أو أمر أو نظام أو إجراء رسمي في سياق النظر في قضية معينة (المادة 81 من دستور اليابان).

138- وعلاوة على ذلك، لا يجوز حرمان أي شخص من حق اللجوء إلى المحاكم. ولكل شخص الحق في إقامة دعوى أمام محكمة لاتخاذ قرار قضائي في قضية مدنية وإدارية، ولا يجوز فرض أي عقوبة جنائية دون قرار قضائي (المادة 32 وغيرها). وعلى وجه الخصوص، يتمتع المتهم في جميع القضايا الجنائية بالحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام محكمة محايدة (الفقرة 1 من المادة 37).

139- وتؤدي المحاكم دورها من أجل تأمين حقوق الإنسان الأساسية عن طريق ممارسة سلطتها المشار إليها أعلاه بمقتضى ضمان إمكانية اللجوء إلى المحاكم.

### نظام الانتصاف

### التقاضي الإداري/الإجراءات المدنية

140- إذا ادُعي انتهاك حقوق الإنسان من قِبل جهاز إداري، يجوز إقامة دعوى إدارية للمطالبة بإلغاء التصرف الإداري أو إقامة دعوى مدنية تدعي مسؤولية الدولة للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناجمة عن انتهاك حقوق الإنسان. فإذا كان الكيان المدعى أنه ارتكب الانتهاك فرداً عادياً، يجوز إقامة دعوى مدنية ضد الفرد للمطالبة بالانتصاف الزجري من أجل وقف هذا الانتهاك للحق و/أو لالتماس التعويض عن الضرر الذي سببه هذا الانتهاك للحقوق.

### الإجراءات الجنائية

141- عندما يشكل انتهاك ما لحقوق الإنسان فعلاً إجرامياً، تحتجز سلطة التحقيق المشتبه فيه (المتهم) أو تقاضيه استناداً إلى الأدلة. فإذا أثبت المدعي العام أن القضية تشكل جريمة، ووجدت المحكمة أن المتهم مذنب، يُحكم عليه بعقوبة جنائية مناسبة.

142- ويتيح قانون الإجراءات الجنائية الياباني لأي شخص لحق به ضرر نتيجة جريمة أن يقدم شكوى (المادتان 230 و231 من القانون المذكور) ويجوز لأي شخص أن يقدم اتهاماً (المادة 239 من القانون المذكور).

### إمكانية اللجوء إلى القضاء

143- بالنسبة لضحايا التعدي على حقوق الإنسان، يقدم مركز اليابان للدعم القانوني (Houterasu)، الذي أنشئ في عام 2006 بناءً على قانون الدعم القانوني الشامل، معلومات مجانية عن النظم القانونية لمراكز التعويض والاستشارات. ويتولى هذا المركز أيضاً تعريف ضحايا الجرائم مجاناً بالمحامين ذوي الخبرة والدراية بسبل دعم الضحايا.

144- أما ضحايا التعدي على حقوق الإنسان الذين يفتقرون إلى الموارد المالية لدفع النفقات اللازمة لاستشارة المحامين وممارسة حقوقهم في إجراءات المحاكم المدنية، فيقدم لهم هذا المركز أشكالاً مختلفة من المساعدة، مثل الاستشارات القانونية المجانية والقروض لدفع أجور المحامين لكي يتسنى لهم مطالبة الجناة بالتعويض عن الخسارة أو الضرر.

### الهيئة الإدارية

*وزارة العدل*

145- تُعد وزارة العدل (مكاتب حقوق الإنسان، ومكاتب الشؤون القانونية، ومكاتب الشؤون القانونية في المناطق الإدارية، ومتطوعو حقوق الإنسان) من الهيئات الإدارية التي لها سلطة معالجة قضايا حقوق الإنسان. ومتطوعو حقوق الإنسان هم مواطنون عاديون يعينهم وزير العدل، وقد نُشر نحو 14 000 متطوع في جميع المدن والبلدات والقرى في كافة أنحاء البلد. وتنفذ وزارة العدل أنشطة مختلفة لحماية حقوق الإنسان على أسس عادلة ونزيهة.

146- ولدى وزارة العدل عملياً مراكز دائمة لإسداء المشورة، توجد مقارها في مكاتب الشؤون القانونية، ومكاتب الشؤون القانونية بالمناطق الإدارية، ومكاتبها الفرعية (311 موقعاً في جميع أنحاء البلد)، ولديها أيضاً مكاتب مفتوحة مخصصة لتقديم المشورة في قاعات البلديات، والمتاجر الكبرى، والقاعات العامة، لتقديم خدمات المشورة في مجال حقوق الإنسان لعامة الجمهور. وتُقدم المشورة بدون مقابل وفي إطار من السرية المطلقة.

147- وعندما يُشتبه في وقوع حالة انتهاك لحقوق الإنسان في أثناء تقديم المشورة، تحقق وزارة العدل فيها على الفور بوصفها حالة انتهاك لحقوق الإنسان، وتتحقق من حدوث أو عدم حدوث انتهاك لحقوق الإنسان، وتتخذ بناءً على نتائج التحقيق التدابير المناسبة الخاصة بكل حالة في إطار الاستجابة لضحايا انتهاك حقوق الإنسان.

148- وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وزارة العدل بأنشطة مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان بغية تحسين وعي كل مواطن بحقوق الإنسان وفهمه لها من خلال عقد الندوات، وعرض الأفلام، وتنظيم حملات العلاقات العامة عبر وسائط الإعلام كالتلفزيون والصحف، وإعداد وتوزيع الكتيبات والملصقات أثناء "أسبوع حقوق الإنسان" وغيره من المناسبات، بالتعاون مع مختلف المنظمات المعنية.

149- وتبلغ ميزانية مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل في السنة المالية 2019 نحو 3,5 بلايين ين.

### الأجهزة التي تعالج قضايا محددة

#### (أ) المرأة والقضايا الجنسانية

150- أنشئ في مكتب مجلس الوزراء، وفقاً للمادة 1 من الأمر المتعلق بتنظيم مكتب مجلس الوزراء، مكتب المساواة بين الجنسين كجهاز مختص بمعالجة قضايا معينة تتعلق بتحسين وضع المرأة، وذلك لحفز

تكوين مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، وإعداد وتيسير الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين، وتولي مسؤولية الشؤون المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الرد على الشكاوى. وفي السنة المالية 2018، كان عدد الموظفين في مكتب المساواة بين الجنسين 44 موظفاً، وبلغت ميزانية المكتب 814 مليون ين. وأُنشئ كذلك، لغرض رصد حالة تنفيذ تدابير المساواة بين الجنسين، مجلس المساواة بين الجنسين الذي يتألف من وزراء ومثقفين.

151- وتوجد في كل مقاطعة أجهزة معنية بتحسين وضع المرأة في العمل، وهي إدارات معنية ببيئة العمل والمساواة في العمل تابعة لمكاتب العمل في المقاطعات، بغرض التشاور مع أصحاب العمل والموظفين وتقديم توجيهات إدارية على أساس القوانين ذات الصلة المتعلقة بتأمين المساواة في الفرص وفي المعاملة بين الرجال والنساء في العمل (47 موقعاً في جميع أنحاء البلد في 1 نيسان/أبريل 2019).

152- وفي الوقت نفسه، أُعدت الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين، كسياسة وإطار لمعالجة القضايا الجنسانية (واعتمدها مجلس الوزراء في 25 كانون الأول/ديسمبر 2015)، استناداً إلى القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين الذي تعمل الحكومة ككل في إطاره من أجل تحقيق مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين.

### (ب) الشعوب الأصلية

153- أُنشئ في أمانة مجلس الوزراء مكتب للسياسة العامة الشاملة المتعلقة بشعب أينو، كجهاز معني بقضايا الشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التقرير المقدم من المجلس الاستشاري للسياسة العامة المستقبلية المتعلقة بشعب أينو، أنشئ مجلس معني بتعزيز السياسات المتعلقة بهذا الشعب بغرض النهوض الشامل والفعال بالسياسات المتعلقة به ومع مراعاة آرائه ووجهات نظره.

### (ج) الأطفال

154- أنشأت المقاطعات ومدن معينة ومدينتا يوكوسوكا وكانازاوا مراكز توجيه الأطفال بغرض إسداء المشورة للأسر بشأن الأطفال، وإيجاد الفهم الصحيح لقضاياهم واحتياجاتهم والحالات الخاصة بهم، وتقديم الدعم المناسب للأطفال وأسرهم، وتعزيز رفاه الأطفال، وحماية حقوق الأطفال. (212 موقعاً في جميع أنحاء البلد في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

155- وتضطلع مراكز توجيه الأطفال بالمسؤولية عن الشؤون التالية:

(أ) التشاور، والدراسات الاستقصائية، والفحوص، والإدلاء بالآراء، وتقييم الدعم

(ب) تقديم التوجيه للأطفال المحتاجين إلى الرعاية الوقائية في المنزل، وترتيب إيداع الأطفال مؤسسات رعاية الطفل، وتنسيق عمليات كفالة الأطفال، وما إلى ذلك.

(ج) الحضانة المؤقتة، وما إلى ذلك.

156- وفي 1نيسان/أبريل 2018، بلغ عدد الموظفين لشؤون رعاية الأطفال في مراكز توجيه الأطفال 426 3 موظفاً (بمن فيهم الموظفون المعيَّنون)، وما مجموعه 116 12 موظفاً في هذه المراكز.

157- وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التعامل مع تدابير مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال بطريقة متكاملة وفعالة، تعمل حكومة اليابان على تحقيق مجتمع يوفر الحماية للأطفال من الاستغلال الجنسي، استناداً إلى "الخطة الأساسية بشأن تدابير مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال". وقد اعتُمدت هذه الخطة في نيسان/أبريل 2017 من قبل "الاجتماع الوزاري المعني بتدابير مكافحة الجريمة"، الذي يترأسه رئيس الوزراء.

### (د) الأشخاص ذوو الإعاقة

158- أنشئ، في كل مقاطعة وكل مدينة محددة بموجب مرسوم، مجلس من أجل استعراض الأمراض النفسية، وهو جهاز معني بالأشخاص ذوي الإعاقات العقلية ويتولى استعراض ضرورة إدخالهم المستشفى أو ملاءمة العلاج لمن هم في مستشفيات الأمراض العقلية، بمن فيهم من أُدخلوا المستشفى دون موافقتهم.

159- واستناداً إلى القانون الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، أُنشئت في مكتب مجلس الوزراء لجنة للسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تقدم إطاراً عاماً لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتؤلف مجلساً من 30 عضواً كحد أقصى يتم اختيارهم من بين الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المشاركين في أعمال تتعلق بالدعم الذاتي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي المعارف والخبرات ذات الصلة (المادتان 32 و33 من القانون المذكور). ويجب، لدى اختيار أعضاء لجنة السياسات، مراعاة مختلف آراء الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، ويجب أن تتشكل اللجنة بطريقة تتيح التشاور مع من يعرفون حالة الشخص ذي الإعاقة (الفقرة 2 من المادة 33). وفي كانون الثاني/يناير 2019، كان نصف الأعضاء من الأشخاص ذوي الإعاقة أو من أفراد أسرهم. وتشمل مسؤوليات لجنة السياسات، بالإضافة إلى إبداء الآراء بشأن صياغة "البرنامج الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة" وإدخال تغييرات عليه، دراسة المسائل المتصلة بالبرنامج الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والتداول بشأنها، ورصد المرحلة التي بلغها تنفيذ البرنامج، وعند الاقتضاء، تقديم توصيات إلى رئيس الوزراء (الفقرتان 4 و9 من المادة 11 والفقرة 2 من المادة 32). وتعمل لجنة السياسات بوصفها إطاراً لأنشطة الرصد المذكورة في المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتضطلع لجنة السياسات بمهمة رصد تنفيذ الاتفاقية في سياق رصد ما إذا كان البرنامج الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يحدد السياسة الأساسية بشأن التدابير ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يُنفذ وفقاً لروح الاتفاقية. وترصد لجنة السياسات المرحلة التي بلغها تنفيذ البرنامج الأساسي الثالث للأشخاص ذوي الإعاقة منذ أيار/مايو 2015، بهدف تقديم تقرير اليابان الأولي بموجب المادة 35 من الاتفاقية، وعملت على تجميع النتائج ضمن وثيقة في أيلول/سبتمبر 2015.

160- وبالإضافة إلى ذلك، تُنشئ حكومات المقاطعات (ويجوز للسلطات البلدية القيام بالمثل)، عملاً بالقانون الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، هيئة بنظام مجلس، تتولى دراسة المسائل التي تعزز التدابير الشاملة والمنهجية للأشخاص ذوي الإعاقة في المقاطعة والبلدية والتداول بشأنها، وتتولى أيضاً رصد المرحلة التي بلغها تنفيذ التدابير، ويجب إيلاء الاعتبار لتشكيلة أعضاء الهيئة حتى تتمكن الهيئة من إجراء الدراسات والمداولات من خلال الاستماع إلى آراء مختلف الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة الوضع الفعلي لهؤلاء الأشخاص (المادة 36 من القانون المذكور).

### (هـ) كبار السن

161- استناداً إلى قانون منع إساءة معاملة كبار السن، ودعم مقدمي الرعاية إلى كبار السن والمسائل الأخرى ذات الصلة، تُجري البلديات عمليات تفتيش في الموقع، وما إلى ذلك، عند تلقي تبليغ أو تقرير عن إساءة معاملة ممن رأوا احتمال تعرض شخص كبير السن لإساءة معاملة أو تعرضه لها بالفعل، فإذا تأكد حدوث إساءة معاملة، تتخذ البلديات الإجراء المناسب، كالاحتجاز المؤقت، فإن وقعت إساءة المعاملة في مرافق الرعاية، تمارس البلديات سلطة إصدار أمر بتحسين الحالة في الموقع. وتُشجَّع أيضاً التدابير الداعمة لمقدمي الرعاية.

**الهيئات الأخرى ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان**

162- في عام 2004، أنشأت حكومة اليابان لجنة اتصال مشتركة بين الوزارات بهدف تعزيز التعاون الوثيق بشكل فوري ومنتظم فيما بين الوكالات الحكومية ذات الصلة ومع المجتمع الدولي من أجل منع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه وحماية ضحاياه. وفي عام 2014، وافقت الحكومة على "خطة العمل اليابانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2014" وقررت عقد "مجلس تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص" الذي يتألف من الوزراء المعنيين.

163- وتقضي الخطة بأن تتعاون الوزارات والوكالات المعنية، بقيادة "مجلس تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص"، على تنفيذ تدابير مختلفة، مثل وضع أنظمة متعلقة بالضحايا وحمايتهم، وتقديم الدعم لهم. وستواصل الحكومة بذل جهود متضافرة للقضاء على الاتجار بالأشخاص.

## جيم- الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

### '1' دور وأنشطة البرلمان الوطني والجمعيات المحلية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان

164- يمثّل البرلمان، وفقاً لدستور اليابان، أعلى الهيئات التي تشكل سلطة الدولة، وهي الهيئة الوحيدة التي تضع القوانين في الدولة، وتتألف من مجلس النواب ومجلس المستشارين. ولكل مجلس من المجلسين لجنة دائمة تقدم له المشورة القانونية وفقاً للمادة 41 من قانون البرلمان الوطني. ويوفر البرلمان الحماية لحقوق الإنسان ويعززها من خلال ممارسة الحقوق التشريعية.

165- واستناداً إلى الحكم الوارد في المادة 8 من قانون تعزيز التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، يتلقى البرلمان تقارير سنوية من الحكومة بشأن التدابير المتعلقة بالتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، التي نفذتها مكاتب مجلس الوزراء والوزارات والوكالات في السنة السابقة. وتُنشر التقارير المقدمة إلى البرلمان في شكل كتب بيضاء تُعمَّم على المواطنين على نطاق واسع.

166- ومن ناحية أخرى، تبذل الجمعيات المحلية أيضاً جهوداً متنوعة لتعزيز حقوق الإنسان، منها إعلان مدينة لحماية حقوق الإنسان أو إصدار قرار بغرض القضاء على التمييز ضد الأفراد المنتمين إلى فئة بوراكو استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

### '2' نشر المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان

167- نظراً لأن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي أبرمتها اليابان تُترجم إلى اللغة اليابانية وتُدرج في معظم كتب القانون التي تباع في المكتبات، فيمكن لمواطني اليابان معرفة محتوياتها بسهولة.

168- وقد أعدت حكومة اليابان ووزعت على عامة الجمهور كتيبات للتعريف بمعاهدات حقوق الإنسان التي أبرمتها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل وزارة الخارجية جهوداً حثيثة للتعريف بمختلف معاهدات حقوق الإنسان بنشر معلومات عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي أبرمتها اليابان، والتقارير الحكومية ذات الصلة، ومعلومات أساسية عن إنشاء المعاهدات، وما إلى ذلك، على موقعها الشبكي القائم على الرابط (http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/jinken.html) باللغة اليابانية، وعلى الرابط (http://www.mofa.go.jp/policy/human/index.html) باللغة الإنكليزية.

### '3' التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان

#### (أ) الموظفون العموميون

169- أعدت الهيئة الوطنية المعنية بالموظفين في برنامجها التدريبي منهجاً دراسياً بشأن حقوق الإنسان للموظفين العموميين الوطنيين العاملين في الخدمة المنتظمة.

170- وفيما يتعلق بالموظفين العموميين المحليين، يتعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أشكال التدريب الذي تقدمه وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في كلية شؤون الاستقلالية المحلية وفي كلية إدارة الحرائق والكوارث. كما تقدم الحكومات المحلية دورات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

171- ووفقاً للمرحلة الثالثة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، تعقد وزارة العدل حلقتين دراسيتين تدريبيتين في السنة في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين الوطنيين التابعين للوزارات والوكالات المركزية، بهدف تعزيز فهمهم لقضايا حقوق الإنسان وتقدير قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة العدل حلقات دراسية تدريبية بشأن ممارسة القيادة في مجال حقوق الإنسان، ثلاث مرات في السنة، للمسؤولين المشاركين في أنشطة التوعية بحقوق الإنسان في المقاطعات والبلديات، بهدف تزويدهم بالمعرفة اللازمة التي تمكنهم من أن يتصرفوا كقادة.

#### (ب) أفراد الشرطة

172- تضطلع الشرطة بواجبات من قبيل التحقيقات الجنائية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تنص القواعد المتعلقة بأخلاقيات العمل والخدمة لأفراد الشرطة (القاعدة رقم 1 لسنة 2000 الخاصة باللجنة الوطنية للسلامة العامة) على "القواعد الأساسية لأخلاقيات العمل" التي تركز أساساً على احترام حقوق الإنسان، وتولي أولوية قصوى لتثقيف أفراد الشرطة في مجال أخلاقيات العمل. وبهذه الطريقة، تُنفَّذ عملية تثقيف أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً.

173- ويُقدَّم لأفراد الشرطة المعينين حديثاً وللأفراد المقرر ترقيتهم التثقيف في مدارس الشرطة بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

174- ويُقدَّم لأفراد الشرطة المشاركين في التحقيقات الجنائية، وفي إدارة عمليات الاحتجاز، وفي تقديم الدعم إلى الضحايا التثقيف الشامل لإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لضمان التنفيذ المناسب للواجبات على النحو الذي يراعي حقوق الإنسان للمشتبه فيهم والمحتجزين وضحايا الجرائم وغيرهم. ويُقدَّم هذا التثقيف بالاستفادة من برامج التدريب المختلفة مثل التعليم المهني في مدارس الشرطة والتدريب المقدم في مقار الشرطة ومراكز الشرطة.

#### (ج) موظفو الهجرة

175- تقدَّم محاضرات عن معاهدات حقوق الإنسان لموظفي الهجرة في أشكال مختلفة في إطار تدريب الموظفين من أجل زيادة وعيهم بحقوق الإنسان.

#### (د) المدعون العامون

176- تقدم وزارة العدل محاضرات عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وعن حماية ضحايا الجرائم وتقديم الدعم إليهم، والاعتبارات الجنسانية، وغير ذلك من المسائل، وذلك في الدورات التدريبية التي يُلزم المدعون العامون بحضورها في وقت التعيين وفي أوقات لاحقة محددة وفقاً لسنوات الخبرة في العمل.

### (هـ) القضاة

177- تدرك حكومة اليابان أن من يصبحون قضاة أو مدعين عامين أو محامين يجب أن يتلقوا تدريباً قانونياً في معهد التدريب والبحوث في المجال القانوني قبل الحصول على الأهلية القضائية، وأن التدريب يشمل مناهج تتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان. كما تدرك حكومة اليابان أن القضاة يجب أن يستفيدوا أيضاً، لدى تعيينهم، من محاضرات وبرامج تدريبية عن المعاهدات.

### (و) المحامون

178- تقر حكومة اليابان بأن الاتحاد الياباني لنقابات المحامين و52 نقابة محلية للمحامين وثمانية اتحادات لنقابات المحامين في كل منطقة تقدم التدريب للمحامين في مجال حقوق الإنسان. وفيما يلي أمثلة على مواضيع المحاضرات التي قدمها الاتحاد الياباني لنقابات المحامين مؤخراً:

- الاتجاهات العالمية الداعية إلى القضاء على العقوبة البدنية للأطفال
- أنشطة هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
- التعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان (الحرية والأمن الشخصي) في سياق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- النظر في التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
- حقوق الإنسان للأقليات الجنسية
- أحدث الاتجاهات الدولية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

### (ز) موظفو السجون

179- سعياً إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان للسجناء، يُقدَّم لموظفي المؤسسات الإصلاحية، بمن فيهم موظفو السجون، التثقيف المناسب في إطار برامج مختلفة في معهد تدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية ومكاتبه الفرعية، ويشمل ذلك محاضرات عن حقوق الإنسان للسجناء في ضوء الدستور الياباني ومعاهدات متنوعة لحقوق الإنسان وبرامج تعتمد نهج العلوم السلوكية. ويتلقى موظفو السجون في كل مؤسسة إصلاحية تدريباً قائماً على الممارسة تُستخدم فيه مواد أداء الأدوار القائمة على سيناريوهات مختلفة مع السجناء من أجل تحسين وعيهم بحقوق الإنسان.

### (ح) الأفراد النظاميون في قوات الدفاع الذاتي

180- تقدم وزارة الدفاع إلى الأشخاص الذين سينضمون إلى قوات الدفاع الذاتي كأفراد نظاميين أو المنضمين إليها بالفعل التدريب المناسب فيما يتعلق باتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني من أجل احترام حقوق الإنسان للأسرى في حالات الطوارئ، وذلك في أكاديمية الدفاع الوطني، وكلية الطب للدفاع الوطني، والمعهد الوطني للدراسات المتعلقة بالدفاع، وكلية الأركان المشتركة، ومدارس الأفراد النظاميين (في قوات الدفاع الذاتي) التابعة لقوات الدفاع الذاتي البرية والبحرية والجوية.

### (ط) المدرّسون

181- يقدم المعهد الوطني لتنمية قدرات مدرسي وموظفي المدارس برنامجاً تدريبياً لتنمية قدرات مقدمي التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد صُمم هذا البرنامج لمن يضطلعون بدور توجيهي في

التثقيف بحقوق الإنسان. وهم يكتسبون، في إطار هذا البرنامج، بحضورهم مناقشات وممارسات الدراسة ذات الصلة بالاتجاهات الدولية أو المحلية بشأن التثقيف بحقوق الإنسان ومنهجية التدريس الفعالة، المعارف والمهارات اللازمة لتعليم الطلاب احترام حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يعملوا بعد ذلك كموجهين لبرامج التدريب على حقوق الإنسان التي تُقدم في كل منطقة وأن يقدموا التوجيه والمشورة اللازمين لجميع المدارس فيما يتعلق بالتثقيف بحقوق الإنسان.

182- وفي المدارس، تُدمج المحاضرات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تقدَّم للمدرسين وموظفي المدارس، في برنامج التثقيف داخل المدارس، في حين تقدم اللجان التعليمية في المقاطعات وعلى الصعيد المحلي محاضرات مماثلة إلى المسؤولين عن التثقيف بحقوق الإنسان. ويُقدَّم أيضاً برنامج تثقيفي في مجال حقوق الإنسان في إطار التدريب الموجَّه إلى المدرسين المعيَّنين حديثاً أو في إطار برامج تدريبية أخرى، مثل برامج تحسين أداء المدرسين الذين هم في منتصف مسارهم الوظيفي، بحسب مستوى خبرتهم.

### (ي) عامة الجمهور

183- تنظم وزارة العدل محاضرات في مجال حقوق الإنسان، وتنفذ أنشطة مختلفة للتوعية، منها توزيع كتيبات على المواطنين لتعزيز وعيهم بحقوق الإنسان.

184- وفيما يتعلق بالتثقيف الاجتماعي، تعترف الحكومة بأنه، استجابةً للوضع الفعلي للمجتمع المحلي، تُنظم فصول دراسية وحلقات دراسية عن التثقيف بحقوق الإنسان في مرافق التثقيف الاجتماعي التي تُستخدم كمواقع للتعلم في المجتمع المحلي، مثل مراكز التعلم المجتمعي والمكتبات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة التثقيف بحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية عن طريق إدراج برنامج للتثقيف بحقوق الإنسان في دورات تدريبية للمشرفين على التثقيف الاجتماعي، الذين يؤدون دوراً رئيسياً كموجهين للتثقيف الاجتماعي، وبالتالي لتنمية قدرات الموجهين وتحسين جودة عملهم.

## 4' التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان

### (أ) البرنامج التعليمي

185- تنظم اللجان التعليمية على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، المكلفة بمهام في إطار "برنامج تعزيز التعليم والبحث في مجال حقوق الإنسان"، ما يلي: (1) دراسة عملية عن نهج شامل للتثقيف بحقوق الإنسان من خلال التعاون السليم فيما بين المدارس والأسر والمجتمعات المحلية، و(2) بحوث عملية بشأن التحسين وزيادة الوعي من خلال طرائق التعليم المستخدمة في التثقيف بحقوق الإنسان في المدارس.

### (ب) التوعية بحقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام

186- تنفذ وزارة العدل أنشطة مختلفة لتحسين وعي كل مواطن بحقوق الإنسان وفهمه لها من خلال وسائط إعلام متنوعة. وتشمل هذه الأنشطة، مثلاً، الإعلانات الدعائية على اللوحات الإعلانية الإلكترونية؛ والإعلانات الدعائية في القطارات وقطارات الأنفاق؛ والإعلانات عن طريق نشر اللافتات على بوابات المواقع القائمة على الإنترنت أو مواقع خدمات الشبكات الاجتماعية؛ ونشر مقاطع فيديو على موقع يوتيوب؛ ونشر معلومات على الموقع الشبكي لوزارة العدل؛ وبرامج البث التلفزيوني والإذاعي وبالكابل؛ والدعاية في الصحف والمجلات الأسبوعية بشأن المواضيع ذات الصلة، وما إلى ذلك.

### ‘5’ مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها

187- تدرك حكومة اليابان تماماً أهمية مختلف أنشطة المجتمع المدني في تعزيز معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تجري الحكومة حوارات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء في سياق إعداد التقارير الحكومية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان. وستواصل حكومة اليابان احترام المجتمع المدني والتحاور معه.

188- وتبذل وزارة العدل جهوداً لتحقيق حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بفعالية، بالتعاون مع وكالات ورابطات متنوعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بتنفيذ أنشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المشورة في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان وتسويتها.

### ‘6’ التعاون الدولي

189- رغم أهمية ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بوصفها قيماً عالمية، لا في اليابان فحسب بل في جميع البلدان والمناطق في كافة أنحاء العالم، فإن لكل بلد طابعه الفريد من حيث تاريخه وتقاليده، وما إلى ذلك. ولذلك، نظرت حكومة اليابان في الأوضاع الفريدة الخاصة بكل حالة وقدمت الدعم الدولي المناسب لتحسين حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون.

190- وفي عام 2016، ساهمت اليابان، في إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، بمبالغ قدرها 294,44 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال الطب والصحة، و6284,29 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساواة بين الجنسين، و48,40 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبناء السلام، = و845,90 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتعليم.

191- وتدعم اليابان أيضاً أنشطة حقوق الإنسان التي تنفذها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وما إلى ذلك). وفي السنة المالية 2016، قدمت اليابان مساهمة قدرها 012 194 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لليونيسف، وتُعَدُّ اليابان سابع أكبر المساهمين في العالم وأكبر مانح لأنشطة مفوضية حقوق الإنسان في آسيا. وتواصل اليابان دعم هذه الأنشطة، بما في ذلك عن طريق التبرعات.

192- وسعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعربت حكومة اليابان عن التزاماتها في كل مجال، وهي ماضية في الوفاء بالتزاماتها. وفي منتدى التغطية الصحية الشاملة لعام 2017 المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2017، التزمت اليابان بتقديم 2,9 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال الصحة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة من قِبل كل بلد وكل منظمة.

### ‘7’ عملية إعداد التقارير الحكومية

193- تضطلع وزارة الخارجية أساساً، بالتعاون مع الوزارات والوكالات المعنية، بإعداد وتنسيق التقارير الحكومية. ويتولى مكتب مجلس الوزراء تنسيق وتجميع التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

194- وعلى سبيل المثال، استند إعداد التقرير الأولي الذي قدمته اليابان بموجب المادة 35 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأعمال التحضيرية التي أجرتها لجنة السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإلى التعليقات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعد التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعد أن قامت

اللجنة المتخصصة للرصد التابعة للمجلس المعني بالمساواة بين الجنسين برصد حالة التقدم المحرز عن طريق المقابلات مع الخبراء والوزارات المعنية وتجميع الآراء للحكومة. كما أجرت اللجان المتخصصة التابعة للمجلس المعني بالمساواة بين الجنسين مقابلات مع الوزارات المعنية ورصدت حالة التقدم المحرز استناداً إلى الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 2016.

195- ولكي يمكن نشر التقرير وإتاحته للجمهور، يُنشر كل تقرير حكومي على الموقعين الشبكيين لوزارة الخارجية ومكتب مجلس الوزراء (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، باللغتين اليابانية والانكليزية، ويوزع التقرير على أعضاء البرلمان المعنيين والمواطنين والمنظمات غير الحكومية الذين يساورهم القلق بشأن هذه المسألة.

196- ويجري إطلاع الوزارات والوكالات المعنية على الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان بشأن التقارير الحكومية لليابان، وتُعقد مناقشات بشأن كل توصية. ويُدرج أي تدبير جديد، لدى تنفيذه، في التقرير الدوري الحكومي التالي. وتُنشر الملاحظات الختامية على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية ومكتب مجلس الوزراء (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، باللغتين اليابانية والانكليزية.

# ثالثاً- المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

## ألف- التشريعات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة

### '1' دستور اليابان

197- يُعرَّف مبدأ المساواة، في الفقرة 1 من المادة 14 من دستور اليابان، على النحو التالي: "جميع الناس متساوون بموجب القانون. ولا يجوز التمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العنصر أو العقيدة أو الجنس أو المركز الاجتماعي أو الأصل العائلي"، ويضمن هذا المبدأ المساواة بموجب القانون دون أي تمييز. وإضافة إلى ذلك، ينص دستور اليابان على إلغاء النظم الارستقراطية (الفقرة 2 من المادة 14)، وعلى حق الاقتراع العام للبالغين (الفقرة 3 من المادة 15)، وعلى الكرامة الفردية المتعلقة بالأسرة والمساواة الأساسية بين الجنسين (المادة 24)، والمساواة بين مؤهلات أعضاء مجلسي البرلمان وناخبيهم (المادة 44)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة 1 من المادة 26).

### '2' القانون

198- المساواة بموجب القانون مكفولة أيضاً بموجب القوانين المحلية وفقاً لأحكام دستور اليابان. وعلى وجه الخصوص، ولأغراض إقرار المساواة بين الرجل والمرأة، سُن القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين بهدف تعزيز إقامة مجتمع يتسم بالمساواة بين الجنسين بشكل شامل ومنهجي، في حين أن قانون ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الجنسين في مجال العمل، وما إلى ذلك، سُن لغرض حظر التمييز ضد الموظفين على أساس الجنس.

199- وإلى جانب القوانين المشار إليها أعلاه، توجد قوانين معينة تتضمن أحكاماً تكفل المساواة بموجب القانون؛ فمثلاً تنص كلٌ من المادة 27 من قانون الخدمة العامة الوطنية والمادة 13 من قانون الخدمة العامة المحلية على تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع المواطنين على الموظفين العموميين؛ وتحظر الفقرة 3 من المادة 244 من قانون الاستقلالية المحلية المعاملة التمييزية غير المناسبة للسكان المحليين في استخدام المرافق العامة؛ وتحظر المادة 3 من قانون معايير العمل المعاملة التمييزية فيما يتعلق

بالأجور أو ساعات العمل أو شروط العمل الأخرى بسبب جنسية أي عامل أو عقيدته أو وضعه الاجتماعي؛ وتنص المادة 4 من القانون نفسه على مبدأ المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة؛ وتنص الفقرة 2 من المادة 5 من قانون النقابات العمالية على عدم جواز استبعاد أي شخص من عضوية النقابات بأي حال من الأحوال على أساس العنصر، أو الدين، أو الجنس، أو الأصل العائلي، أو الوضع الاجتماعي؛ وتنص المادة 2 من قانون خدمات المساعدة العامة على الحق في تلقي المساعدة الحكومية بطريقة غير تمييزية وبالتساوي.

200- وفيما يتعلق بالتعليم، تنص المادة 4 من القانون الأساسي للتعليم على وجوب منح الناس فرصاً متساوية لتلقي تعليم يناسب قدراتهم، وعدم تعريضهم للتمييز في التعليم بسبب العنصر أو الجنس أو غير ذلك من الأسباب.

201- وفيما يتعلق بالرعاية الطبية، ينص قانون الممارسين الطبيين، وقانون أطباء الأسنان، وقانون الصيادلة، وغيرها من القوانين ذات الصلة بالطب على أنه لا يجوز لمقدمي الخدمات الطبية رفض أي طلب للحصول على العلاج الطبي أو توفير الأدوية أو الحصول على أي خدمة طبية أخرى دون مبرر.

202- وفيما يتعلق بالنقل، تنص قوانين من قبيل قانون الطيران المدني وقانون قطاع السكك الحديدية على جواز حظر المعاملة غير العادلة والتمييزية أو تصحيحها.

203- وبدأ في حزيران/يونيه 2016 نفاذ القانون المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى إزالة الخطاب والسلوك التمييزيين والمجحِفين في حق الأشخاص المنحدرين من خارج اليابان (قانون إزالة خطاب الكراهية). وينص هذا القانون على عدم التسامح مع الخطاب والسلوك التمييزيين والمجحِفين في حق الأشخاص المنحدرين من خارج اليابان. ويهدف القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية، وتوضيح مسؤوليات الحكومة الوطنية، فضلاً عن وضع وتعزيز التدابير الأساسية المتعلقة بالجهود الرامية إلى إزالة الخطاب والسلوك التمييزيين.

204- وبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2016 نفاذ القانون المتعلق بتعزيز القضاء على التمييز ضد الأفراد المنتمين إلى فئة بوراكو. والغرض من القانون هو تعزيز القضاء على التمييز ضد هؤلاء الأفراد وتحقيق مجتمع خال من التمييز ضدهم، وذلك بوضع المبادئ الأساسية للقضاء على التمييز ضدهم، وتوضيح مسؤوليات الحكومة الوطنية والحكومات المحلية، ووضع التدابير ذات الصلة بما في ذلك تعزيز نظم التشاور.

205- وبالإضافة إلى ذلك، سُنّ قانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في حزيران/يونيه 2013، وبدأ نفاذه في نيسان/أبريل 2016. ويُلزِم هذا القانون الأجهزة الإدارية والشركات باتخاذ التدابير المناسبة، مثل حظر المعاملة التمييزية غير العادلة وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة.

## باء- السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة

### (أ) لمحة عامة

206- نفذت وزارة العدل أنشطة متنوعة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان، والتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان وتسويتها، وذلك لمعالجة مختلف قضايا حقوق الإنسان، بما فيها التمييز.

207- ويُجري المدعون العامون والشرطة التحقيقات المناسبة لفرض العقوبة المناسبة من خلال التطبيق المتساوي والعادل لقوانين العقوبات على القضايا، على أساس القانون والأدلة وبصرف النظر عن العنصر، أو المعتقد، أو الجنس، أو الوضع الاجتماعي، أو أي وضع آخر للمشتبه به أو لضحية الجريمة.

### (ب) البرامج التعليمية

208- انطلاقاً من روح الدستور الياباني والقانون الأساسي للتعليم، تشجع وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا التعليم الذي يحترم جميع الأفراد عن طريق تحسين الوعي باحترام حقوق الإنسان من خلال التعليم المدرسي.

209- وتتضمن معايير المناهج الوطنية للمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمدارس الثانوية، كأحكام عامة، "تطبيق روح احترام كرامة الإنسان وتبجيل الحياة ضمن أنشطة معينة" من أجل تعزيز التربية الواعية بحقوق الإنسان.

210- ويتعلم الطلاب، من خلال الفصول المتعلقة بـ "الدراسات الاجتماعية" و" الدروس الأخلاقية" في المدارس الابتدائية والإعدادية، و"التربية المدنية" في المدارس الثانوية، احترام حقوق الإنسان الأساسية، والحقوق والواجبات، والغرض من القوانين الدولية لحقوق الإنسان ودورها، وتحقيق مجتمع خال من التمييز ومن التحيز، وما إلى ذلك.

### (ج) الحملة الإعلامية

211- وسعت وزارة العدل نطاق أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان، والتحقيق في قضايا انتهاك حقوق الإنسان وتسويتها لجميع قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان لشخص ينتمي - أو لأشخاص ينتمون - إلى فئة معينة.

212- فعلى سبيل المثال، عندما يثبت حدوث انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان، مثل رفض الوصول إلى الأماكن أو المرافق العامة بسبب العنصر أو الجنسية فحسب، يجري التحقيق في الحادث باعتباره حالة انتهاك لحقوق الإنسان، ويُشرع في إجراءات الانتصاف المناسبة. وتنشر وزارة العدل معلومات عن خدمات المشورة، وما إلى ذلك، التي يمكن أن تكون مدخلاً لإجراءات التحقيق والانتصاف.

213- وتنفذ وزارة العدل أيضاً، بالتعاون مع الحكومات المحلية ومنظمات القطاع الخاص، أنشطة مختلفة للتوعية بحقوق الإنسان، مثل تنظيم محاضرات وتوزيع كتيبات للتوعية، وذلك في جميع أنحاء البلد وعلى مدار السنة للقضاء على التحيز والتمييز القائمين على أساس العنصر أو الجنسية، وما إلى ذلك.

214- وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتوافرة على الإنترنت التي تنتهك حقوق الإنسان تنتشر بسرعة وقد تسبب أضراراً جسيمة. ولذلك، تُتخذ إجراءات سريعة، عند الاقتضاء، ولا سيما عند ثبوت حالة انتهاك لحقوق الإنسان تنطوي على التشهير أو انتهاك الخصوصية على الإنترنت، وما إلى ذلك، من خلال تدابير من قبيل مطالبة مقدمي خدمات الإنترنت بحذف هذه المعلومات.

215- ولمنع انتهاك حقوق الإنسان الناجم عن إساءة استعمال الإنترنت، تضطلع وزارة العدل أيضاً بأنشطة متنوعة للتوعية، منها إعداد كتيبات وأنشطة للتوعية، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتعميق فهم انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الإنترنت.